الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الجمعة 29 تشرين الثاني 2024
العدد 5367 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 29 Novembre 2024 no 5367 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

طوفان الأقصى

آلة الإبادة لا تكتمل من دون المجنّدات الإسرائيليات

14

لماذا جدّدت تركيا الحرب ضد الأسد؟

الجيش السوري يشنّ هجوماً معاكساً ضد المسلحين في ريف حلب 12

«القوات» تفشل مجدّداً: التمديد ليس محصوراً بالقائد

بري: أمامنا 44 يوماً لانتخاب رئيس 4

اللبنانيون يواصلون العودة وغضب العدو مستمر

7 - 2

(هيثم الموسوي)

صامدون... منتصرون

العدو يطلق النار: إرهاب المدنيين لإرضاء المستوطنين

المقاومة تراقب العدو وأسئلة برسم الأميركيين والفرنسيين واليونيفل

لم يتأخر الوقت كثيراً ليتبيّن حجم المأزق الإسرائيلي الداخلي. ولم تمضِ ساعات على بدء سريان وقف إطلاق النار، حتى باشر العدو تنفيذ خروقات، تعكس حتى اللحظة، توتّر قيادة العدو، وخصوصاً رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو الذي يجد صعوبة في تسويق ما حصل على أنه انتصار سياسي وعسكري، وسط مناخات تسود كيان الاحتلال بأن الحملة العسكرية فشلت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

فعلياً كانت أهداف نتنياهو تشمل إضعاف القدرات العسكرية لحزب الله وتأمين منطقة نهر الليطاني خالية من أي وجود للحزب والقضاء عليه، أثبتت المقاومة أنها خرجت من كل الضربات التي تلقّتها بقدرات ردعية فعّالة، واستمرت في تنفيذ هجماتها بالمُسيّرات والصواريخ من جنوب الليطاني حتى ما قبل الدقائق الأخيرة للتاريخ المحدّد، وهو ما جعل رئيس حكومة العدو عرضة للانتقاد من المقرّبين منه والمعارضة وسكان المستوطنات الشمالية. وللتعويض عن هذا الفشل، يحاول العدو منذ يوم الأربعاء، إيصال رسالة إلى جمهور الكيان بأنه يفرض ليّة خاصة لتطبيق أهداف الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع لبنان ولكن بشكل يخالف بنوده.

سلوك العدو، طرح علامات استفهام كثيرة حول الآلية التنفيذية، وأبرزها سؤال عن وجود ساعة محددة للبدء بهذه الآلية. وهي أسئلة موجّهة حصراً إلى القوات الدولية العاملة في الجنوب، ولكنّ الأهم أنها موجّهة إلى الأميركيين والفرنسيين باعتبارهم رعاة الاتفاق. ففي نصّ متنه أنه «... وعند بدء وقف الأعمال العدائية ستمنح حكومة لبنان جميع السلطات اللازمة، بما في ذلك حرية التنقل، للقوات العسكرية والأمنية اللبنانية الرسمية» وهو ما بدأه لبنان عملياً، إلا أن إسرائيل اقدمت على تنفيذ خروقات قبل استكمال الجيش اللبناني الجانب المطلوب منه. وفي حين يزعم العدو الإسرائيلي أنه يستهدف تحركات مشبوهة في جنوب الليطاني، فأين هي المهلة التي تسمح لتراجع حزب الله إلى الشمال؟ وكيف يُسمح للعدو بشن غارات، علماً أن الاتفاق يتضمن الكلام عن أن السلطات اللازمة في لبنان هي المخوّلة بمراقبة أي حركة؟ وهل يبدأ عمل الآلية التنفيذية بعد تأليف لجنة الإشراف التي جرى التوافق عليها ومتى ستؤلف هذه اللجنة؟ وأين دور اليونيفل في هذا السياق، خصوصاً أن الاتفاق يؤكد حق لبنان وإسرائيل المتاصل في الدفاع عن النفس أم أن الحرب ممكن أن تعود في أي لحظة؟ في هذا السياق علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي سارع أمس للتواصل مع المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين لمناقشة التطورات والتأكيد على موقف لبنان، بينما تولّت قيادة الجيش التواصل مع «اليونيفل» في هذا الإطار.

واعتبرت مصادر أمنية أن ما يقوم به جيش العدو هو محاولة من جانبه، لفرض أمر واقع، لجهة تكريس فهمه لطبيعة الاتفاق الذي تمّ، ومحاولة منه لتكريس حرية الحركة لقواته، والتي قال إنه انتزعها من الأميركيين بمعزل عن الاتفاق الذي وُقّع مع لبنان، وهو ما أكّده موقع «أكسيوس» نقلاً عن مسؤول إسرائيلي: «أبلغنا الولايات المتحدة مسبقاً بالضربة الجوية التي استهدفت موقعاً لحزب الله قرب صيدا»، علماً أن هذه الغارة في أعالي البيسارية حصلت خارج جنوب الليطاني، ما يُعد اعتداء فاضحاً وليس مجرد خرق، فكيف سيجري التعامل معه؟

في هذا السياق، أعلن الجيش اللبناني في بيان له أن «إسرائيل خرقت الاتفاق أكثر من مرة وأن الجيش يتابع مع الجهات المختصة هذا الأمر»، بينما أعلن حزب الله أنه سيتابع تحركات الجيش الإسرائيلي عن كثب، وأنه سيتعامل مع أي خروقات أو تحركات غير مبرّرة من قبل القوات الإسرائيلية بجهوزية كاملة، وفق ما جاء في بيان صادر عن الحزب.

(الأخبار)

الأهالي يواصلون الزحف والجيش يوسّع انتشاره

(هيثم الموسوي)

لم تتوقف الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، وعمد العدو أمس إلى الإغارة بالطائرات على منطقة تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش الاحتلال تهديداً إلى سكان القرى الجنوبية بعدم التحرك في 10 قرى، أمس إلى الإغارة بالطائرات على المناطق تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش الاحتلال تهديداً إلى سكان القرى الجنوبية بعدم التحرك في 10 قرى، أمس إلى الإغارة بالطائرات على منطقة تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش الاحتلال تهديداً إلى سكان القرى الجنوبية بعدم التحرك في 10 قرى، أمس إلى الإغارة بالطائرات على منطقة تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش الاحتلال تهديداً إلى سكان القرى الجنوبية بعدم التحرك في 10 قرى، أمس إلى الإغارة بالطائرات على منطقة تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش الاحتلال تهديداً إلى سكان القرى الجنوبية بعدم التحرك في 10 قرى، أمس إلى الإغارة بالطائرات على منطقة تقع جنوب نهر الليطاني بحجة وجود منصة صواريخ متوسطة المدى تابعة لحزب الله. وهي غارة ترافقت مع تعرّض بنت جبيل وعيتا الشعب لقصف مدفعي إسرائيلي. كذلك استهدف العدو سيارة في بلدة مركبا فجُرح شخصان، كما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على بلدة الوزّاني، وبالتوازي حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل. وأفيد عن سماع صوت انفجار في كفرشوبا وأنباء عن تموضع دبابات للعدو الإسرائيلي مقابل البلدة، فيما سُمعت أصوات إطلاق نار مستمرة منذ الفجر في مارون الرأس، وفي مناطق أخرى بجوار عيترون ومحيط المالكية.

كما أطلق العدو النار على الأهالي الذين يحاولون الوصول إلى منازلهم على أطراف مدينة بنت جبيل، وكذلك أطلقت 5 قذائف مدفعية قرب بوابة فاطمة في بلدة كفركلا لترهيب مواطنين حاولوا الدخول إلى البلدة. وترافقت الخروقات مع توجيه جيش

المستوطنون غاضبون: عادَ اللبنانيون ولم نعد... أيّ عارٍ هذا؟

على الرغم من التهديدات المتأخرة التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووعيده بإعادة استئناف عدوانه على لبنان، سادت حالة من الغضب في أوساط المستوطنين في شمال الأراضي المحتلة بعد إعلان وقف إطلاق النار مع لبنان، والذين بدوا مستفزّين من عودة السكان اللبنانيين إلى مناطقهم، وإزالتهم لأعلام الاحتلال، والتقاطهم الصور مع شارة النصر. ونقل موقع «واينت» العبري، تصريحات العديد من سكان مستوطنات الشمال، الذين قالوا إنهم «لا يشعرون بالأمان عند العودة، فالاتفاق بالنسبة إليهم أعرج ويعيد الوضع تماماً إلى ما كان عليه»، وأبدوا غضبهم من عودة سكّان جنوب لبنان إلى قراهم فيما هم غير قادرين على العودة الى مستوطناتهم، واصفين الأمر بأنه «عار».

وفي تصريحات لا يمكن فصلها عن محاولة ترطيب الجو العام في إسرائيل والذي يعتبر نتيجة العدوان «عاراً» خصوصاً أنها لم تؤدّ إلى عودة مستوطني الشمال، قال نتنياهو للقناة الـ14 العبرية، أمس الخميس، إنه أمر الجيش بالاستعداد لقتال ضار مجدداً في لبنان في حال انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار، وقال إن الاتفاق ليس إنهاء للحرب بل هو وقف لإطلاق النار وقد يكون قصيراً في حال حدوث خرق.

وقالت صحيفة «كالكاليست» العبرية، إن اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان إسرائيل قوبل بانتقادات لاذعة من رؤساء البلديات وسكان المناطق الشمالية. وهو ما أكده رئيس مستوطنة المطلة بإعلانه، أن 70% من المنازل دُمّرت وأن عملية إعادة الإعمار ستستغرق عامين على الأقل. وعبّر رئيس بلدية كريات شمونة عن غضبه من الاتّفاق، وقال: «لست مستعداً لعودة المستوطنين مثل الماشية للذبح وأنا لا أشعر بالأمان لتربية أولادي في كريات شمونة»، واصفاً الاتفاق بأنه «اتفاق استسلام». وأكّد أن السكان سيعودون إلى مناطق مدمّرة بدون ضمانات أمنية حقيقية. وأضاف: «انتقلنا من الحديث عن نصر كامل إلى حالة استسلام، ما يعرّض سكاننا للخطر مجدداً».

> رئيس بلدية كريات شمونة غاضب من الاتّفاق: لست مستعداً لعودة المستوطنين مثل الماشية للذبح

وتظهر بيانات رسمية أن الحرب أسفرت عن أكثر من 2700 حالة ضرر في المستوطنات القريبة من الحدود مع لبنان، تشمل منازل ومرافق عامة، وفي مناطق مثل عكا وطبريا وحيفا، تم تسجيل ما يقارب 9 آلاف حالة ضرر في المباني، وأكثر من 7 آلاف حالة ضرر في السيارات، بالإضافة إلى حوالي 340 حالة ضرر في البنية التحتية الزراعية، وفق ما ذكرته «كالكاليست».

وأصدرت جمعية الفنادق الإسرائيلية تقريراً أظهر التدهور الذي يعانيه القطاع السياحي في كيان الاحتلال، مع استمرار الحرب منذ نحو 14 شهراً. وأشار تقرير للجمعية، إلى توقف السياحة. وأغلق 90 فندقاً، علماً أنّ مزيداً منها كان ليغلق أبوابه لولا استضافة المستوطنين الذين أرغموا على الخروج من المستوطنات الشمالية والجنوبية، التي لا تزال تتعرّض للاستهدافات من المقاومة.

وذكرت شبكة «بي بي سي» الأميركية أن ثلاثة أرباع المباني في مستوطنة المنارة دُمّرت خلال ما يقرب 14 شهراً من القتال، إلى جانب تدمير إمدادات الكهرباء والصرف الصحي والغاز. بينما لفتت «سي أن أن» إلى أنه «بعد ساعات من بدء وقف إطلاق النار، ظلت (مستوطنة) شتولا مدينة أشباح، حيث لم يبقَ فيها سوى حفنة من السكان».

إلى ذلك، قالت «الغارديان»: «إن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله سيكون نجاحاً كبيراً ومرحّباً به (..) لكنها صفقة وليست تحوّلاً. ومن المستحسن لنا جميعاً أن نمتنع عن الحكم حتى نصل إلى نهاية المدة المحددة بستين يوماً. ومن عجيب المفارقات أن ينهار الاتفاق في عهد ترامب»، بحسب ما كتب آرون ديفيد ميلر.

أما دانييل بايمان، فاعتبر أن «هناك أملاً حقيقياً في أن يستمر اتفاق وقف إطلاق النار، على الرغم من أن عدة علامات استفهام لا تزال قائمة». ورأت الصحيفة البريطانية أن «إدارة بايدن ادّعت أن وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره بين حزب الله وإسرائيل كان انتصاراً دبلوماسياً تمّ تحقيقه تحت ضغط هائل خلال فترة البطة العرجاء مع إدارة دونالد ترامب المعادية التي تنتظر في الكواليس. ومع ذلك، فإن السلام، الذي سبقته غارات جوية إسرائيلية كثيفة على بيروت في الساعات الأخيرة قبل دخوله حيز التنفيذ، هش في أحسن الأحوال».

(الأخبار)

> واصل أبناء الجنوب والبقاع والضاحية إعادة تنظيم وجودهم في كل المناطق
>
> ... وزحف الناس مستمرّ

في هذه الأثناء، واصل أبناء الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية إعادة تنظيم وجودهم في كل المناطق. وتواصلت قوافل العائدين أمس، وبقيت السيارات لفترة طويلة على الطرقات الدولية، فيما باشر أهالي في قرى عدة إزالة الركام وإعادة تنظيم إقامتهم، وسط نشاط للمؤسسات المدنية التابعة لحزب الله بالتعاون مع البلديات، وانتظاراً لورشة صيانة مؤسستَي كهرباء ومياه لبنان. فيما يوشر عملية المسح للمباني والمنازل المدمّرة تدميراً كاملاً، أو تلك التي تحتاج إلى ترميم، وهي عملية ستأخذ بعض الوقت.

وبرغم عمليات الترهيب التي قامت بها قوات الاحتلال، خصوصاً في الجنوب، ظل الناس يتجهون إلى قراهم بما في ذلك القرى الحدودية، ومع أن الجيش أقام حواجز لمنع الناس من الاقتراب من مناطق مليئة بالقذائف غير المنفجرة، أو الألغام، أو لمنع الناس من الاقتراب من أماكن بعيد العدو إلى قصفها بالقذائف أو الرشاشات.

في هذا السياق، يستكمل الجيش اللبناني إعادة انتشاره في قطاع جنوب الليطاني بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفل». وقد أصدر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بياناً حول آلية التنفيذ والخطة التي يقدّمها الجيش، وقال إن «قائد الجيش العماد جوزيف عون قدّم بوضوح ودقة، عناوين الخطة المكتملة التي ينوي الجيش تطبيقها لتعزيز انتشاره في الجنوب بموجب القرار الدولي الرقم 1701، وتمّ الاتفاق على رفع الخطة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل المباشرة بتنفيذها لاستكمال بسط سلطة الدولة على أراضيها كافة».

(الأخبار)

ان لم يكن منع سحق المقاومة انتصاراً... فما هو الانتصار؟

علي حيدر

فعل المقاومة، كأيّ سلوك بشري يهدف إما الى تحقيق منفعة أو دفع مضرّة. وعمل المقاومة هو سلوك أفراد وجماعات تهدف في المجالين السياسي والعسكري، الى تحقيق أهداف محددة (منفعة) او دفع مخاطر (مضرّة) ناتجة ممّا يقوم به العدوّ. وبالتالي فإن معيار الانتصار يصبح واضحاً في معرفة من وضع الأهداف، ومن منع تحقّقها. ويتعاظم الانتصار كلما تعاظمت المخاطر التي يتم دفعها، ما يسهل تقييم التضحيات التي تبذل في هذا الطريق.

عادة، تنتهي الحروب وفق سيناريوات منها، أن ينجح أحد الأطراف في حسمها عسكرياً، فيملي شروطه ومطالبه، وعندها لا يبقى مكان للسؤال عن هوية المنتصر والمهزوم. ويمكن للحروب أن تستمر لفترة طويلة الى حد إعياء أحدهما أو كلاهما، وتنتهي عبر مفاوضات تتبلور نتائجها وفق مجموعة من العوامل، أوّلها وأهمها الميدان.

الحرب التي شنها العدو على لبنان والمقاومة لم تنته بحسم عسكري، لكنها توقفت عبر مسار تفاوضي، وكان من الطبيعي أن يتضمن الاتفاق مطالب للطرفين على تفاوت. وكان لهذه النتائج أن تصبح أرضية لمن يريد التصويب على المقاومة والتشكيك، من خلال التركيز على إنجازات العدوّ، والحديث عن حجم كبير من التضحيات التي قدمتها المقاومة وبيئتها. مقابل يتجاهل متعمّد، لحقيقة أن المقاومة أحبطت عملياً خطة شطب من معادلة الميدان والسياسة بهدف إنتاج واقع (استراتيجي) جديد في لبنان وكمدخل لتغيير معادلات الشرق الأوسط. وهو ما كان عنوان برنامج العدوّ كما نشر في وسائل إعلامه بتاريخ 2024/10/14، عبر الحديث عن نزع قدرات حزب الله، و"إنشاء أنظمة تساعد على ضمان عدم تسلح حزب الله مجدداً". ومراقبة دولية على الحدود السورية اللبنانية لمنع نقل الأسلحة الى حزب الله. و"سيطرة استخباراتية وسيطرة على إطلاق النار في لبنان كله، وخاصة على طول الحدود السورية – اللبنانية وقرى جنوب لبنان" وشرط آخر يتعلق بإمكانية شنّ جيش العدوّ توغلات برية في الأراضي اللبنانية حتى بعد انتهاء الحرب!

مع الإشارة الى أن أهداف العدوّ تقاطعت مع ما حمله المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين، في أول زيارة له بعد الحرب على لبنان، حيث طلب تنفيذ القرار 1559، وانتخاب رئيس جمهورية خلال الحرب، وإرسال قوات دولية لإنفاذ القرار الدولي والانتشار على المعابر

> الميدان والصمود السياسي افشلا كل محاولات العدوّ في تحقيق اهدافه من الحرب

والحدود البرية والبحرية والجوية... يمكن التقدير أن المبادرة الى شن الحرب جاءت نتيجة عوامل تراكمية تسارعت في أعقاب طوفان الأقصى، وخصوصاً أن مشروع الهيمنة على لبنان يظلّ مطلباً مشتركاً لأميركا وإسرائيل، إضافة الى كونه يشكّل مدخلاً لتنفيذ خطة تغيير معادلة الشرق الأوسط، فضلاً عن موقعه المتوسطي.

عملياً، ليست هي المرة الأولى التي تسعى فيها تل أبيب وواشنطن إلى تحقيق هذه الأهداف، فقد سبق أن فعلت ذلك في عام 2006، وكانت من النتائج المرجوّة أميركياً وإسرائيلياً بعد احتلال العراق عام 2003 الذي هدف أيضاً الى إسقاط المنطقة العربية، بما فيها سوريا ولبنان. لكن تحقيق هذه الأهداف كان ولا يزال مشروطاً بشطب المقاومة من معادلة الميدان والسياسة. وهو أمر ارتفعت الرهانات على تحققه بعد سلسلة الضربات التي تعرّضت لها المقاومة من حادثة البيجر والاسلكي في 9/17، وصولاً الى اغتيال الأمين العام لحزب الله الشهيد السيد حسن نصر الله في 9/27.

بموازاة ذلك، تعاظمت مفاعيل استراتيجية إيلام العدوّ التي انتهجتها المقاومة، وفق معادلة أنه كلما تراجعت رهانات العدوّ على إمكانية تحقيق أهدافه، تعاظم تأثير ضربات المقاومة على مؤسسات التقدير والقرار السياسي والأمني. في المقابل، كلما ارتفعت رهانات العدوّ على إمكانية تحقيق أهدافه، كان أكثر استعداداً لتحمّل الخسائر وخاصة إذا ما كانت هذه الأهداف تتطلّبها مصالح الأمن القومي. والذي حصل أن الصمود الأسطوري للمقاومين غيّر تقديرات الجيش والقيادة السياسية ودفعهما الى تجنب خيار الاجتياح الواسع حتى نهر الليطاني، تفادياً للتورط في مستنقع استنزافي لا ينتهي. كما فشلت سياسة التنكيل التي أتبعها ضد المناطق المدنية في تأليب بيئة المقاومة وإحداث شرخ داخلها. بالموازاة، فشلت رهانات العدوّ على إحداث شرخ بين المقاومة السياسية التي مثّلها دولة الرئيس نبيه بري، بالتعاون مع الحكومة، وبين قيادة حزب الله. فاصطدم بثلاثية صمود تبدّت معها رهاناته وفرضت عليه واقعاً دفعه في نهاية المطاف الى اتخاذ قرار وقف الحرب، على وقع استمرار استهداف الجبهة الداخلية، وصولاً الى تل أبيب.

في الخلاصة، حقق العدوّ إنجازات تكتيكية لم ينجح في ترجمتها على المستويَين السياسي والاستراتيجي، وبحسب تعبير مستشار الأمن القومي السابق لنتنياهو اللواء يعقوب عميدرور، الذي قال عن اتفاق وقف إطلاق النار إنه "الأفضل الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الحالية". في المقابل، نجحت المقاومة في إحباط مشروع شطبها من الميدان وإخراجها من المعادلة السياسية اللبنانية بهدف إنتاج سلطة معادية للمقاومة. وبتعبير آخر، إذا لم يكن نجاح المقاومة في دفع الخطر الوجودي عنها وفي تكريس دورها كقوة دفاع فعّالة، وفي كونها مكوّناً رئيسياً في معادلة السياسة، انتصاراً... فما هو الانتصار؟

(مروان بو حيدر)

صامدون... منتصرون

بري أحرج النواب بالتصويت العلني

«القوات» تخسر مجدّداً: سقوط مشروع التمديد للقائد حصراً

رلى إبراهيم

شهدت جلسة التشريع النيابية أمس، صراعاً سياسياً واضحاً، بين فريقين، يعكسان الانقسام القائم في البلاد. ووسط غياب لكتلة التيار الوطني الحر، خاض داعمو التمديد لقائد الجيش جوزيف عون معركة ضد فريق رفض حصر القانون به وحده، وسعى إلى إنصاف الضباط عبر رفع سن تقاعد من لا يزالون في الخدمة من رتبة عميد

> ضغوط على النواب قبل التصويت لمنع السير بمشروع انصاف بقية الضباط الكبار

وما فوق. فانتهت المعركة بهزيمة الفريق الأول المؤلّف من 44 نائباً بينهم «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب ونواب الاعتدال الوطني وتحالف التغيير وكتلة تجدّد، مقابل إقرار اقتراح قدّمه نائب رئيس المجلس الياس بو صعب، والذي استقطب 50 نائباً بينهم نواب كتل حزب الله (انسحبوا من جلسة التمديد لعون العام الماضي) وحركة أمل و«التوافق الوطني» و«الطاشناق» واللقاء التشاوري النيابي المستقل وكل من المستقلين: أسامة سعد وعبد الرحمن البزري ونبيل بدر والياس جرادي وجان طالوزيان وميشال المر وبلال الحشيمي. بينما اختار النواب بولا يعقوبيان وحليمة قعقور وسينتيا زرازير وأديب عبد المسيح التصويت لمصلحة اقتراح القانون الذي قدّمه جهاد الصمد والذي يشمل التمديد لكل موظفي القطاع العام إلا أن الصمد سحب اقتراحه في النهاية لصالح الاقتراح الذي قدّمه بو صعب؛ وهو عبارة عن دمج اقتراحَيْ كل من النائبين جميل السيد ونبيل بدر في صيغة معدّلة انتهت إلى ما يلي: «تُمدّد سن التقاعد للضباط العاملين من رتبة عميد وما فوق ولا يزالون في الخدمة الفعلية بتاريخ صدور هذا القانون ومن مختلف الأسلاك العسكرية والأمنية والجمارك لمدة سنة واحدة. ويمكن لهذه الفئة من الضباط غير الراغبين بالاستفادة من القانون أن يطلبوا إحالتهم إلى التقاعد عند بلوغهم السن القانونية المحددة في قانون الدفاع».

قبل بدء التصويت، برفع الأيدي كما طلب الرئيس نبيه بري، تلقّى عدد من النواب رسائل نصية تبلغهم بأن قائد الجيش والمدير العام لقوى الأمن الداخلي، يعارضان التمديد للضباط من رتبة عميد وما فوق. بينما تولى النائب السابق هادي حبيش التواصل مع النواب من أحد مكاتب مديرية قوى الأمن الداخلي متحدثاً باسم اللواء عثمان كما قالت مصادر نيابية لـ«الأخبار». سريعاً اصطفّوا ضد رفع سن التقاعد للضباط من رتبة عميد وما فوق بعد أن كانوا قد أبلغوا بو صعب يوم أول أمس بأنهم مؤيدون لهذا الاقتراح ومن بينهم: وضاح الصادق، مارك ضو، ميشال دويهي، سجيع عطية وأحمد رستم بالإضافة إلى النائب محمد كبارة. وحتى اللحظة الأخيرة قبيل عرض الاقتراح الذي عدّله بو صعب على التصويت جهد نواب «القوات» و«الاشتراكي» في محاولة لإقناع الرئيس بري باعتماد اقتراحهم، لكن بري أبلغ بو صعب سيره بأي اقتراح يحصل على أكثرية الأصوات. وهو ما دفعه إلى التصويت عبر المناداة باسماء النواب الحاضرين وسماع إجابة مع أو ضد منهم. ولدى حسم النتيجة بعكس رغبة القوات والاشتراكي، لم يستطع النائب جورج عدوان تمالك ردات فعله، فقال للنائب ميشال ضاهر في طريق خروجهما إلى القاعة الرئيسية: «ولو غيب» كما رفض مصافحة النائب نعمت افرام الذي مدّ يده له. هكذا، سارت الأحداث بعكس ما تشتهيها القوات التي لم تتمكن من الخروج كما قبل عام لإبلاغ الصحافيين بأنها كانت رأس حربة التمديد لقائد الجيش.

تجدر الإشارة إلى أن نواب التيار الوطني الحر لم يحضروا الجلسة في حين أبلغ بري النواب الحاضرين قبيل البدء بعرض القوانين أنه عيّن تاريخ 9 كانون الثاني موعداً لانتخاب رئيس للجمهورية مؤكداً أنها ستكون جلسة مثمرة وسيدعو إليها كل السفراء والدبلوماسيين.

ولم تقتصر الجلسة على قوانين التمديد للأجهزة العسكرية بل أقرّت خلالها قوانين مهمة وتنعكس بشكل مباشر على الدولة والمواطن والقطاع الخاص من بينها الصيغة التي قدّمها رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان حول تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية بين 8 تشرين الأول 2023 و31 آذار 2025 ضمناً، وقانون إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسات والشركات وفق الصيغة التي أعدّتها أيضاً لجنة المال والموازنة، كما الاقتراح الذي ينص على تعديل مواد في قانون تنظيم ديوان المحاسبة في ظل انهيار سعر الصرف وما تسبب به من شلل في مشاريع الوزارات والإدارات نتيجة الرقابة المسبقة على سقوف مالية زهيدة جداً وهو اقتراح تقدّم به كل من كنعان والنواب علي حسن خليل وحسن فضل الله وبلال عبدالله ومحمد خواجة وجهاد الصمد. من جهة أخرى، وبعد نقاش طويل، أقرّ المجلس بند تمديد ولاية أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذين انتهت ولايتهم وتعيين النائب العام لدى محكمة التمييز عضواً حكمياً ونائباً لرئيس مجلس القضاء الأعلى سواء كان يشغل هذا المنصب بالإصالة أو بالانتداب أو بالتكليف. وأضيفت فقرة التمديد للقضاة الذين يبلغون سن التقاعد بين 15 آذار 2025 و15 آذار 2026 الذين يتطلب تعيينهم في مراكزهم مرسوماً يُتخذ في مجلس الوزراء لمدة ستة أشهر من تاريخ تقاعدهم.

مقالة

شرق أوسط جديد حتماً

جمال غصن

تتجدّد نغمة «الشرق الأوسط الجديد» بين الحين والآخر في واشنطن والعواصم التابعة لها، بما فيها في المشروع الاستعماري المؤقت القائم على أرض فلسطين. اللافت في الموضوع هو أن من يستخدم هذا المصطلح يهدّدنا نحن أهل المنطقة به كأنّنا راضون بـ«الشرق الأوسط» القديم أو الحالي. أوّلاً، نحن لا نعترف بهذا المصطلح الاستعماري الأورومركزي الذي يعتبر أوروبا الغربية مركز الأرض ويقسّم الكتلة القارية الأكبر وحضاراتها ومليارات البشر الذين يقطنونها إلى شرقٍ أدنى وأوسط وأقصى. في «الشرق الأوسط الجديد»، لن يكون هناك أيّ ذكر لمصطلحاتكم، لا في المناهج الدراسية ولا في الثقافة الشعبية. شرق أوسط جديد هو ما نطمح إليه ونسعى إلى بنائه على أنقاض استعماركم الزائل.

خفتت التهديدات بـ«الشرق الأوسط الجديد» مع مرور الأيّام والليالي في الميدان، لكن فعليّاً، كل يوم من أيّام الصمود الأسطوري للمقاومة في القرى الأمامية على الحدود مع فلسطين المحتلّة جعلنا نقترب أكثر من أرض الميعاد. تلك الأرض التي نحلم بتحريرها وتحرّرها من القرن القائم الذي حكم حياتنا وحياة آبائنا وأجدادنا منذ باتت بلاد مشرقنا العربي تسمّى «شرقاً أوسط». لن يشبه العهد الجديد في منطقتنا عهدها القديم. أولاً، لأن هذا دَيْننا تجاه تضحيات الشهداء والجرحى الذين لم يرضوا بأن يبادَ شعبنا في فلسطين وهم متفرّجون. لكن الأهم هو أن واجه وصمد وضحّى بأغلى ما لديه لن يقبل بشروط العيش القديمة، ولن يرضخ لترهيب وتهديد أعتى القوى العظمى وسفارتها التي تعمل ليل نهار على كسره، ليس بعد فشل عدوانها العسكري وأحدث ما توصلت إليه في تكنولوجيا القتل لديها في كسر المقاومين على جبهة الجنوب. لكن لا بد من أن تواكب الجبهات الأخرى بأس المقاتلين وتساندهم من أجل صدّ التسلّل إلى، أو بالأحرى التغلغل في خواصر بلادنا ومجتمعاتنا الرخوة في الثقافة والسياسة والإعلام وغيرها.

لا يختلف «الشرق الأوسط الجديد» الذي بشّرت به وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس خلال عدوان تمّوز 2006 عن «الشرق الأوسط الجديد» الذي كان يحلم به بنيامين نتنياهو، قبل أن توقظه مسيّرات المقاومة التي أقضّت مضجعه حرفياً في قيسارية المحتلة. هما نفس «الشرق الأوسط» القديم الذي فُرض علينا بالعنف والإرهاب والتهجير منذ أيام عصابة الهاغاناه حتى اليوم. لم تكن الولايات المتحدة حينها قد ورثت الإمبراطورية البريطانية وجرائمها بعد، لكن لا فرق بينهما. كما لم تكن بريطانيا يوماً صديقة لشعوب البلاد التي استعمرتها، لن تكون الولايات المتحدة يوماً إلّا عدوّةً لشعبنا وكلّ شعب أراد التحرّر من هيمنتها. هذا المفهوم يجب أن يكرّس في الثقافة التحرّرية والسياسة السيادية والممارسة اليومية لشرق أوسطنا الجديد. هذا الأمر بطبيعة الحال يتطلّب لبنان جديداً لا ينبطح ساسته وعسكريّوه و«بنكرجيّته» وفنّانوه وإعلاميّوه لموظّف درجة رابعة في أروقة البيت الأبيض أو ديوان ملكي أو أميري ينصاع له. لن يختفي المنبطحون في لبنان الجديد، لكن لن يمكن لاّعنائهم بأنّهم «جدد» أو «تغيير» أو «معارضة» أن يخفي حنينهم للبنان الأحفوري الذي دُفن من زمان لأنه أصلاً وُلد ميتاً. كما أن صمود المقاومة الأسطوري في وجه آلة القتل الأميركية الإسرائيلية لن يترجم ثأراً ضد صغار عبيد الغرب، لكن لا بد من أن يدركوا أنهم صغار وعبيد. هذا حجمهم، وهذا دورهم مهما حاول الاستعمار النفخ بقفاعاتهم، وأثبتوا ذلك حين فقعوا عند أول اختراق لجدار الصوت الذي علا على كلّ صياحهم.

طبعاً، للبنان في «الشرق الأوسط الجديد» امتداد جغرافي وتاريخي لن ينهض من دونه، وهذا الامتداد أيضاً بحاجة ماسة إلى التحرّر والتحرير وكل التضحيات الجسام التي يتطلّبها هذا المسار. هذه التضحيات هي ما ستُثبّت «شرق أوسط جديداً» لا استعمار إبادياً فيه حتماً، فهذا الحدّ الأدنى من طموح الشعب. نستريح اليوم ونعود غداً لنعدّ العدّة للجولة القادمة التي يأتي فيها مستعمر متغطرس جديد ليهدّدنا مجدّداً بـ«شرق أوسط جديد». نحن اليوم أقرب إليه، وكل يوم يمرّ سنكون أقرب وأقرب. لا تهدّدونا بـ«شرق أوسط جديد». هذا ما نسعى إليه، وهذا ما نسفك الدماء من أجله، وكونوا أكيدين أن لا مكان لكم في «شرق أوسطنا» الجديد.

ملاحظات أوّلية بشأن اتّفاق وقف الأعمال العدائية بين لبنان و«إسرائيل»

اتفاق يُلزم طرفاً ويُعفي الآخر؟

عمر نشابة

جاء في الفقرة الرابعة من اتّفاق وقف الأعمال العدائية بين لبنان و«إسرائيل» الذي أوقف الحرب الإسرائيلية على لبنان فجر الأربعاء الماضي: «لا تقيّد هذه الالتزامات إسرائيل أو لبنان من ممارسة حقهما المتأصل في الدفاع عن النفس، بما يتفق مع القانون الدولي». ولا بد من الإشارة هنا إلى ملاحظتين جوهريّتين:

أولاً، إن ممارسة لبنان عملياً حقه في الدفاع عن النفس تتعلق بثلاثية الشعب والجيش والمقاومة لأن الاميركيين والفرنسيين منعوا تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة المناسبة التي يمكن أن يستخدمها للقيام بمهماته الأساسية، أي الدفاع عن لبنان من الاعتداءات الخارجية.

ثانياً، إن القانون الدولي (مثلاً الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) يشرّع مقاومة الاحتلال. وبالتالي من حق أبناء القرى والبلدات واصحاب الأراضي التي لا يزال الجيش الإسرائيلي يحتلها أن يقاتلوا المحتلّ الإسرائيلي بكل الوسائل المتاحة لهم. فيما الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب من لبنان وفقاً للفقرة 12 من الاتفاقية، يفترض أن يبدأ «تدريجياً الى مواقع جنوب الخط الأزرق»، وهو ما لم يحصل بعد مرور أكثر من 48 ساعة على إقرار الاتفاق.

تحديد اطار الحلّ الدائم والشامل

الفقرة الثالثة من الاتفاقية تشدّد على احترام قرار مجلس الأمن الرقم 1701 «في تعزيز السلام والأمن الدائمَيْن ويتعهد (الطرفان) باتخاذ خطوات نحو تنفيذه الكامل والحازم». كما يذكر مطلع نص الاتفاقية استعداد لبنان و«إسرائيل» لـ«اتخاذ خطوات من شأنها أن تعزّز الظروف المؤاتية لحلّ دائم وشامل». ويذكّر بوجوب تطبيق القرار الرقم 1701 «بالكامل». ويؤكد على «الحاجة إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان».

لا بد من العودة أولاً الى النصّ الحرفي للفقرة 18 من القرار 1701 لأنه يحدّد إطار الحلّ الدائم والشامل من دون انتقائية ومن دون تفضيل القرار 1559 الذي يدعو إلى «نزع السلاح» على القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الامن. فقد جاء في الفقرة 18 أن مجلس الأمن «يؤكد أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)». وتدعو هذه القرارات إلى انسحاب «إسرائيل» من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان السوري وقيام دولة فلسطينية مستقلّة. ولا يحترم الكيان الإسرائيلي هذه القرارات الملزمة قانونياً، لكن البعض يشدد على وجوب التقيّد بالقرار 1559 من دون الالتزام بالإطار القانوني للحل الدائم والشامل وبـ«قرارات مجلس الأمن السابقة» كما ورد في نص الاتفاقية.

لا التزام بسلامة قوات حفظ السلام؟

تعرّضت قوات حفظ السلام («اليونيفل») في جنوب لبنان لاعتداء مسلح مباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في الشهر الفائت. ووثّقت الأمم المتحدة وقوع جرحى واحصت أضراراً جسيمة في قواعد «اليونيفل» في عدة مناطق من الجنوب. واللافت أن نص الاتفاقية يشير في الفقرة 9 (ج) إلى «مواصلة اليونيفل عملها المنوط بها»، وفي الفقرة الخامسة إلى عدم «المساس بدور ومسؤوليات قوات الأمم المتحدة المؤقّتة في لبنان (اليونيفل)»، من دون أن يذكر وجوب عدم التعرض لهذه القوات، ومن دون الإشارة إلى أي آلية لمحاسبة الجهة التي اعتدت على موظفين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة.

ممنوع تسليح الجيش باسلحة حزب الله

اللافت في نص اتفاق وقف الأعمال العدائية إلزام حكومة لبنان «بيع وتوريد الأسلحة والمواد ذات الصلة، ويشمل هذا جميع الواردات إلى لبنان وكذلك إنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة» (الفقرة السادسة) بدل تسليحها للجيش اللبناني ليكون قادراً على القيام بمهماته الأساسية، وهي حماية لبنان من أي تهديد خارجي.

غير أن الفقرة الثامنة تقول إن «الولايات المتحدة وفرنسا تعتزمان العمل مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة اللازمة لتعزيز مستوى انتشار القوات المسلحة اللبنانية وتحسين قدراتها». وبالتالي فإنهما تعتزمان تحسين قدرات الجيش اللبناني لمساعدته في مواجهات داخلية لبنانية، لا لمواجهة العدوان الخارجي.

ليست مهمات الجيش الدفاع عن لبنان؟

الفقرة 13 من الاتفاق تذكر «التزام الولايات المتحدة وفرنسا بقيادة الجهود الدولية لدعم بناء القدرات والتنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء لبنان، وتعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة». علماً أن «الاستقرار والازدهار» يتطلبان سلماً أهلياً وعلاقة وطيدة بين اللبنانيين والانصهار الوطني بين الشعب الذي يشكل مصدر كل السلطات والجيش اللبناني. غير أن بعض المصطلحات الواردة في نص الاتفاق قد يُفهم منها الدعوة إلى القمع والتعامل بشدة مع حزب لبناني ومناصريه من دون أن تكون هناك أي إشارة إلى قمع الاعتداءات الخارجية على المدنيين اللبنانيين وعلى ضباط الجيش اللبناني وعناصره الذين استشهد أكثر من 40 منهم بسبب الاعتداءات الإسرائيلية.

وفي الفقرة الثانية نقرأ «ستمنع حكومة لبنان أراضيها من القيام بأي عمليات ضد إسرائيل»؛ وفي الفقرة السابعة يرد أن على القوات العسكرية والأمنية اللبنانية «مراقبة ومنع أي دخول أو حركة غير مصرّح بها للأسلحة والمواد ذات الصلة (...) ووقف أي إنتاج غير مصرّح به للأسلحة»، و«تفكيك جميع المرافق غير المصرّح بها التي تشارك في إنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة، وضمان عدم إنشاء أي مرافق جديدة من هذا النوع في المستقبل»، و«تفكيك جميع البنية الأساسية والمواقع العسكرية غير المصرّح بها، ومصادرة أي أسلحة تتعارض مع هذه الالتزامات». وتصف الفقرة التاسعة (ب) دور «اللجنة الفنية العسكرية للبنان (MTC4L) لتعزيز قدرة القوات المسلحة اللبنانية وتدريبها على تفتيش وتفكيك المواقع والبنية الأساسية غير المصرّح بها، سواء فوق الأرض أو تحتها، ومصادرة الأسلحة غير المصرّح بها، ومنع وجود الجماعات المسلحة غير المصرّح بها». ولا ينص الاتفاق على أي تنسيق داخلي بين اللبنانيين أنفسهم لتنفيذ الالتزامات من دون وجود عقبات أو مشكلات أو صعوبات. علماً أن لحزب الله نواباً منتخبين باصوات مئات آلاف اللبنانيين ولديه وزراء في الحكومة وهو شريك أساسي في الجمهورية اللبنانية وفي تحديد مستقبلها.

لودريان في بيروت: «مهمتي جدّية ومنسّقة مع الأميركيين»

بعد تحييدها تارة وتهميشها تارة أخرى من قبل الأميركيين، عادت فرنسا إلى الملف اللبناني من بابَيْن: لجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار باعتبارها عضواً فيها، وملف الانتخابات الرئاسية. وقد وصل إلى بيروت على عجل، الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان، في الوقت الذي اتصل فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، مشدداً على التزام بلاده دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في الجنوب، وحثّه المعنيين على إنجاز استحقاق انتخاب رئيس للجمهورية.

وعقد لودريان سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين اللبنانيين هدفها تحريك الملف الرئاسي وتأمين انتخاب رئيس في أسرع وقت، وقالت مصادر مطّلعة على الزيارة إن «لودريان تصرّف هذه المرة وكأنّ هناك قراراً جدياً بانتخاب رئيس من دون أن يدخل في أي أسماء»، وهو حرص في لقاءاته على القول بأن «خطوته هذه منسّقة مع سفراء اللجنة الخماسية الذين التقى بهم أيضاً، وبأن حركته هذه المرة مشتركة مع الأميركيين، وهناك برنامج عمل مشترك في لبنان».

واعتبرت المصادر أن أهم ما حصل خلال الزيارة هو «توجيه بري دعوة لعقد جلسة لانتخاب الرئيس في التاسع من كانون الثاني»، وأرفق بري دعوته بتأكيد «انبثاق انتخاب الرئيس منها» بقوله إنها ستكون مثمرة ويدعو إليها سفراء الدول، داعياً الأطراف إلى التوافق على تسمية المرشح وذلك خلال مهلة الشهر الفاصل عن موعد الجلسة المحدّدة. واعتبرت المصادر أن «بري ألقى الحجة على الجميع بهذه الدعوة، وقال من موقعه كرئيس مجلس، إنه سيوفّر كل الإطار الشكلي والدستوري اللازم للانتخاب وعلى الآخرين أن يذهبوا لانتخاب رئيس توافقي إذا أرادوا ذلك، فليتفقوا».

وكان لودريان قد استهلّ لقاءاته من قصر الصنوبر، حيث التقى وفداً نيابياً من كتلة «تجدد» ضم النائبين فؤاد مخزومي وميشال معوض، والنائبين سليم الصايغ وميشال الدويهي، وجرى عرض التطورات في ظل سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. كما التقى «اللقاء التشاوري النيابي المستقل» الذي ضم النواب الياس بو صعب وإبراهيم كنعان والآن عون وسيمون أبي رميا، بحضور السفير الفرنسي في لبنان إرفيه ماغرو وعرض معهم التطورات ما بعد وقف إطلاق النار والمسار السياسي وأولوية انتخاب رئيس للجمهورية. كما التقى رئيس المجلس التنفيذيّ لـ«مشروع وطن الإنسان» النائب نعمة افرام.

وبعد ذلك قصد لودريان بري، ليعقد معه اجتماعاً حضره السفير الفرنسي ماغرو والمستشار الإعلامي للرئيس بري علي حمدان حيث تناول اللقاء المستجدّات السياسية وملف انتخابات رئاسة الجمهورية فضلاً عن تطورات الأوضاع العامة على ضوء وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. والمواضيع ذاتها بحثها الموفد الرئاسي الفرنسي مع ميقاتي.

واتصل لودريان برئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، الموجود في الخارج، وأطلعه على طبيعة مهمّته في لبنان، وتمّ الاتفاق على استمرار التواصل بين الجانبين. وزار لودريان رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في معراب وبحث معه على مدى ساعة من الوقت التطورات السياسية اللبنانية ولا سيما اتفاق وقف إطلاق النار والملف الرئاسي».

(الأخبار)

صامدون... منتصرون

الأقساط بدأت: المدارس تخنق الأهالي

فاتن الحاج

لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى بدأت عملياً معركة الأقساط في المدارس الخاصة، إذ يبدو أن المدارس ستحمل الأهالي كل أعباء مصاريفها التشغيلية الناتجة من اعتماد التعليم الحضوري والتعليم أونلاين بالتوازي، وما لحق بها من أضرار وخسائر في الحرب. فإدارة مدرسة «LWIS CIS»، في جورة البلوط في المتن، أرسلت، أخيراً، إلى أولياء الأمور كتاباً أشارت فيه إلى أنها تعاني من عجز يراوح بين 400 ألف دولار و450 ألف دولار، وأنها غير قادرة على تغطيته، لذا فهي تطلب منهم دفع 300 دولار إضافي عن كل تلميذ أو أكثر لمن يستطيع من أجل دعم المدرسة ومساعدتها على تأدية رسالتها، واستمرارية المحافظة على نوعية التعليم فيها، على أن يسدد المبلغ مع القسط الثاني في كانون الأول المقبل. وأشارت الإدارة إلى أنها ستفتح حرمها بعد الظهر لتنظيم نشاطات تعود على المدرسة بإيرادات إضافية، كما ستطلق حملات تبرع شخصية ومؤسساتية.

ومع أن أهالي التلامذة في المدارس الخاصة لم يتخيلوا يوماً من دفع الأقساط، وإن تأخروا في تسديدها في بعض الأحيان، نتيجة ظروفهم، فإن الإدارات لا تتردد في ممارسة أساليب التهديد السابقة نفسها، رغم الأوضاع الاستثنائية التي مرّ بها الناس خلال الحرب، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية نفسها التي ترهق كاهلهم. ويحصل ذلك بغياب المجالس التحكيمية التربوية التي تفصل في النزاعات والتي يفترض أن تحمي الأهل.

بعض المدارس باشرت بالضغط على الأهالي حتى قبل انتهاء الحرب، باستخدام التلامذة وقوداً في النزاع بين إدارة المدرسة وأهاليهم، بما يخالف المادة 10، الفقرة ب من القانون 1996/515 (قانون تنظيم الموازنة المدرسية) التي تحمي الأولاد من أيّ نزاع قد ينشأ مع المدرسة.

لم تتورع إدارة مدرسة الليسيه ناسيونال، فرع الشويفات عن منع تلامذة من دخول منصة التعليم عن بعد منذ أكثر من 10 أيام، على خلفية أن أهاليهم لم يدفعوا القسط الأول، علماً أن هؤلاء سدّدوا كل المتوجبات عليهم للعام الدراسي الماضي، وشاءت ظروف العدوان أن يخسر بعضهم مصدر رزقه ويتعذر عليه تسديد الدفعة المتفق عليها مع الإدارة. ولم تفلح كل محاولات أولياء الأمور لتقسيط الدفعة الأولى وإيصال جزء من المبالغ المتوجبة ريثما تنجلي الأوضاع، في إعادة أبنائهم إلى التعليم.

وكانت إدارة تكميلية راهبات القلبين الأقدسين قد هددت الأهالي بعدم استقبال أولادهم اعتباراً من الإثنين 18 الجاري، إذا لم يسددوا الرسوم والأقساط المتوجبة ريثما تنجلي الأوضاع، في إعادة أبنائهم إلى التعليم.

وشاءت ظروف العدوان أن يخسر بعضهم مصدر رزقه ويتعذر عليه تسديد الدفعة المتفق عليها مع الإدارة. ولم تفلح كل محاولات أولياء الأمور

(من الويب)

آلاف المعلمين المستعان بهم خارج التعليم؟

لا تبريرات واضحة حتى الآن بشأن توجه وزارة التربية إلى الاستغناء عن آلاف المعلمين قبل الظهر وبعده ممن تدفع الجهات المانحة مستحقاتهم، وذلك بعدما طلبت المناطق التربوية، فجأة، من مديري المدارس الرسمية عدم الاستعانة بالمعلمين قبل الظهر لعدم وجود اعتماد مالي. إلا أن سلوك منظمة «اليونيسف» في السنوات الثلاث الأخيرة لجهة التضييق على المعلمين قد يفسر، بحسب مصادر متابعة، الوصول إلى هذا التدبير. فالمنظمة تعتبر أن التمويل للمستعان بهم قبل الظهر بدأ مع النزوح السوري في بداية الأزمة السورية حيث كان التلامذة يتسجلون في المدارس الرسمية قبل الظهر، ولما تراجعت أعداد هؤلاء انتفى سبب التمويل.

وكانت قضية المستعان بهم قبل الظهر أحد الملفات التي طرحها رئيس رابطة المعلمين الرسميين، حسين جواد، مع المدير العام للتربية عماد الأشقر، ونقل عنه أن «الوزارة ليست في وارد الاستغناء عن أحد في هذا الوقت، وتقوم بمساع لحل الإشكالية مع اليونيسف، وباستطاعة المعلمين أن يكملوا التدريس». وقال جواد لـ «الأخبار» إن التمويل متوافر ومخصص لتعليم 30 ألف تلميذ سوري يدرسون في دوام قبل الظهر. إلا أن كلامه لم يطمئن المعلمين الذين قالت مصادرهم إنهم يحتاجون إلى ضمانات، ويصرون على إبرام عقود رسمية معهم مع ضم سنوات الخبرة بعدما مارسوا التعليم لمدة 11 عاماً. المفارقة أن الدولة تخلت عن مسؤوليتها تجاه المعلمين المستعان بهم رغم الحاجة إليهم، فلم تعاملهم كمتعاقدين رسميين لهم حقوق عليها، وظلت تعتمد على الجهات المانحة.

أما بالنسبة إلى المستعان بهم بعد الظهر، فلديهم قصة أخرى، إذ قررت الوزارة، بسبب الحجة المالية نفسها، خفض عدد المدارس من نحو 340 مدرسة رسمية إلى 67 مدرسة لتعليم التلامذة اللاجئين السوريين، ما يعني أيضاً الاستغناء عن آلاف المعلمين، إضافة إلى الامتناع عن الاستعانة بأكثر من 600 مرشد تربوي، وهو ما ورد في مذكرة التسجيل لدوام بعد الظهر. وكانت لجنة المعلمين المستعان بهم في دوام بعد الظهر تبلغت، أمس من الأشقر بأن الوزارة تتجه إلى اعتماد التعليم الحضوري فقط، باعتبار أنه ليست في حوزة التلامذة تجهيزات تخوّلهم ولوج منصة «تيمز»، وأن معالجة المشكلة مرتبطة أيضاً بتمويل «اليونيسف» وبالحلحلة المنتظرة بعد وقف إطلاق النار، وخصوصاً أنه ليس معروفاً ما إذا كان جميع التلامذة السوريين (110 آلاف) موجودين حالياً في لبنان وسيتسجلون هذا العام، خصوصاً أن مجلس الوزراء اشترط أن تكون لدى الراغبين في التسجيل إقامات رسمية. وبحسب أجواء اليونيسف هناك نحو 20 ألف تلميذ تواصلت معهم المنظمة أكدوا تسجيلهم حتى الآن، فيما هناك نحو 40 ألفاً غادروا إلى سوريا.

إلا أن جواد أوضح أن المدارس الـ 67 فتحت للتسجيل فقط وليس للتدريس، وسيتم لقاء مع اليونيسف قريباً لمناقشة طرائق التدريس في المدارس التي كانت معتمدة سابقاً. أما بالنسبة إلى المرشدين التربويين، فهناك مساع، بحسب جواد، لاعتماد شهاداتهم في مادة الأنشطة والفنون.

(الأخبار)

قرى قضاء بنت جبيل: حزب الله يطلق ورشة الإيواء والإعمار

داني الأمين

مع الإعلان عن وقف إطلاق النار، بدأ فريق العمل البلدي في حزب الله وضع خطة العمل الخاصة بإعادة الإعمار. وقد بوشر العمل بالتعاون مع بلديات المناطق، حيث باشرت فرقها بإزالة الركام من الطرقات العامة والفرعية، فيما تعد التقارير المتعلقة بالأولويات التي تركز على تأمين عودة الناس إلى قراهم، وتسهيل الدخول إلى منازلهم غير المتضررة، وتأمين متطلبات البقاء فيها. وفي خط موازٍ، كانت الاتصالات جارية مع الجهات الحكومية والرسمية من أجل إصلاح الأعطال الكبرى في البنى التحتية.

وقال مسؤول العمل البلدي لحزب الله في منطقة بنت جبيل علي الزين، إنّ «الخطة بدأت في مرحلتها الأولى، والتي تركز على فتح الطرقات وإصلاح أعطال الكهرباء والمياه»، مشيراً إلى أن «خطوط التوتر العالي التي تؤمن الكهرباء لمعظم القرى والبلدات الجنوبية معطلة بالكامل ولحقتها أضرار كبيرة، ولا سيما في منطقتي مرجعيون وبنت جبيل، وتعمل مؤسسة كهرباء لبنان على إصلاحها، وهذا يتطلب وقتاً، حيث هناك ورشة لإصلاح الخطوط الفرعية التي تؤمن الكهرباء لكل أحياء البلدات. مع العلم أن معظم موظفي المؤسسة هم من أبناء المنطقة الجنوبية الذين لحقتهم الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات، وليسوا جميعاً قادرين على التفرّغ للعمل».

وأكد الزين، أن إعادة الكهرباء وتأمين المياه بشكلان أولوية للناس في كل هذه المناطق، وأن الاتصالات الأولية تشير إلى عودة تدريجية للتيار الكهربائي ربطاً بحجم العطل في كل حيّ أو بلدة».

من جهة ثانية، يُتوقع أن يعلن خلال الأيام القليلة المقبلة، عن تفاصيل خطة أعدها حزب الله لتأمين استقرار الأهالي في قراهم أو أماكن نزوحهم المؤقتة، وهي تشتمل على توفير بدلات مالية لتغطية أعباء الإيواء، ويؤكد الزين أن «البلديات بدأت التعرف إلى المشاكل التي تواجهها، والأعمال المطلوبة منها بشكل سريع لتأمين الكهرباء من المولدات التي تشرف على عدد كبير منها، وسيتم تأمين المازوت لتشغيلها، وإصلاح خطوط النقل التي انقطعت بفعل الحرب».

من جهة ثانية، برزت مشكلة كبيرة تتعلق بالاتصالات، نتيجة تأخر أعمال صيانة شبكات الهواتف الثابتة والجوالة وخدمة الإنترنت والهاتف النقال وأجهزة الإرسال التابعة لها، والتي تديرها شركتا «ألفا» و«أم تي سي»، فمنذ بدء الحرب انقطع الإرسال عن عدد كبير من الأحياء والمناطق. ويقول رؤساء بلديات، إنه «منذ أكثر من سنة لم ترسل شركتا الخلوي موظفيهما لإصلاح الأعطال، ويُبرّر الأمر بعدم وجود فروع للشركتين في المناطق، أو رفض الموظفين الوصول إلى الأماكن الخطيرة».

الأولوية لإعادة الكهرباء والمياه ودعوة لإصلاح قطاع الاتصالات وخدمة الإنترنت

أما في مدينة بنت جبيل، فقد أنجزت فرق البلدية فتح جميع الطرقات فيها، ويقول رئيس البلدية عفيف بزي إن «البلدية على تواصل دائم مع مؤسسة كهرباء لبنان لإصلاح الأعطال وربط خطوط الكهرباء المقطوعة، وهذا سيساعد البلدية على تأمين كهرباء مولدات الاشتراكات بعد وصل خطوط الكهرباء، خصوصاً أن مولدات البلدية لم تتضرّر من القصف، ما يساعد على تأمين الكهرباء خلال أيام قليلة».

على الصعيد الصحي، يؤكد بزي أن «مستشفى الشهيد صلاح غندور سيبدأ قريباً بتشغيل قسم الطوارئ، على أن يتم لاحقاً تشغيل الأقسام الأخرى». وقد أوضح مدير المستشفى الدكتور محمد سلمان أن العدوان تسبب في «تدمير قسم العيادات والصيدلية والطاقة الشمسية وإمدادات المياه ومولد الكهرباء، إضافة إلى زجاج المبنى وأضرار كثيرة أخرى يصعب إحصاؤها، لكن العمل جار على تشغيل قسم الطوارئ، قبل تأمين التجهيزات اللازمة لتشغيل باقي الأقسام».

(زينب فرج)

الحرب ترفع كلفة السفر في «إسرائيل»

ماهر سلامة

يعدّ الاحتكار في قطاع الطيران من أبرز مصادر ارتفاع الأسعار في الكيان الصهيوني. ظهر الأمر واضحاً إلى العيان، مع قرار الشركات العالمية بوقف حركة الملاحة الجويّة من وإلى إسرائيل بشكل متقطع في البدء ثم التوقف حتى مطلع 2025، إذ خلق الأمر احتكاراً لشركة «العال» أدّى إلى ارتفاع تذاكر السفر. وأسهم في تزخيم دورة التضخّم التي يشهدها الكيان.

أعلنت شركة الطيران الإسرائيلية «El Al» (العال) بلوغ إيراداتها للفصل الثالث من السنة الجارية نحو مليار دولار بصافي أرباح بلغ 187 مليون دولار، أي بزيادة نسبتها 259% مقارنة بـ 52 مليون دولار في الفصل نفسه من العام الماضي. والشركة لم تبدأ بمراكمة الأرباح منذ هذا الفصل، بل هي حطّمت الأرقام القياسية في الرُبعين السابقين أيضاً وحققت أرباحاً في الفصل الأول من السنة بلغت 81 مليون دولار وفي الفصل الثاني 147 مليون دولار. حصل الأمر بفعل احتكار الأمر الواقع الذي حظيت به الشركة في السوق الإسرائيلية، بعدما عمدت شركات الطيران الأجنبية إلى إلغاء تحرّكاتها الجوية من وإلى إسرائيل اعتباراً من لحظة اندلاع الحرب في تشرين الأول 2023 حتى الآن. بنتيجة الأمر، أخليت الساحة أمام «العال» من الشركات الأخرى المحلية أو الخليجية والأوروبية وبات لدى «العال» احتكار على عدد من المسارات الجوية أدّى إلى ارتفاع في نسب الاشغال من 88% في الفصل الثالث من 2023 إلى 94% في الفصل الثالث من العام الجاري. كذلك، أدّى ذلك إلى ارتفاع متوسط الإيرادات من كل راكب مقابل

> **سجل ارتفاع في متوسّط العائد من كل راكب لكل كيلومتر بـ16%**

كل كيلومتر، بنسبة 16% مقارنة مع الفصل نفسه من السنة الماضية، أي إن حالة الاحتكار رفعت الأسعار ونسب الاشغال والعوائد المتوقعة من كل راكب، وبالتالي ارتفعت الأرباح.

ويعدّ قطاع الطيران في الكيان الصهيوني، أحد القطاعات الحيوية التي تسهم في وصل قطاعات الاقتصاد الأخرى بدول العالم. ففي ظل شحّ الرحلات الجوية من وإلى الكيان، أصبح إيجاد الرحلات أصعب، وينعكس تأخيراً في السفر وهذا له انعكاسات على عمل الشركات. ومراكمة خسائر في النشاط الاقتصادي، كما أن الاقتصاد بطبيعته يتأثّر بارتفاع أسعار تذاكر السفر، ما ينعكس ارتفاعاً في أكلاف الخدمات وهو ما يدفع الشركات إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مكلفة أيضاً. ويظهر هذا الوضع في قطاع التكنولوجيا بوضوح، إذ يعتمد هذا القطاع على السفر إلى الخارج، وبالتالي فإن شحّ الحركة الجوية دفع الشركات إلى اتخاذ قرارات بنقل أعمالها إلى خارج الأراضي المحتلة أو فتح فروع في الخارج، ولا سيما أن الشركات الناشئة في هذا القطاع تحتاج إلى حضور المؤتمرات العالمية حيث يمكن عرض السلع والخدمات المنتجة وبيعها، فضلاً عن أنها تحتاج إلى الالتقاء بالمستثمرين الأجانب لجذب رساميلهم للاستثمار في هذا القطاع.

يذكر أن أحد عوامل ارتفاع الأسعار إلى مستوى يفوق توقعات المصرف المركزي الإسرائيلي هو ارتفاع أسعار النقل الجوّي بنسبة 16%، إذ بلغت قيمة تذكرة السفر من تل أبيب إلى نيويورك في شهر تشرين الأول الماضي ما بين 7000 دولار و9000 دولار، أما التذاكر إلى أوروبا فقد بلغ سعرها 1700 دولار.

فتح المعابر البرّية: عودة اللبنانيين ونشاطٌ اقتصادي

البقاع - سامر الحسيني

فتحت الدولة اللبنانيّة، أمس، المعابر الحدوديّة البريّة التي تربط البقاع بسوريا بشكل كامل، بعدما استهدفتها الطائرات الإسرائيليّة المعادية بشكل متواصل خلال الشهرين الماضيين. وبذلك، عادت الطرق الدولية إلى سابق عهدها بعدما انتهت الأشغال الترميمية وردم الحفر وفتح الطرق بالاتجاهين أمام الآليات والسيارات وشاحنات النقل، على أن تمحى آثار العدوان الصهيوني على الطريق الدولية مع تزفيت مكان الحفرتين.

كذلك، أعلن وزير الأشغال العامة والنقل، علي حمية، أمس، عودة الحركة الى طبيعتها مع فتح معبر القاع، والبدء بتأهيل المعابر الحدودية الشمالية.

وأتاح هذا الأمر تدفق العائدين من جميع المعابر في مشهدٍ مُشابه لمُغادرتهم في الأيّام الأولى على العدوان، فاصطفت طوابير الفانات والبوسطات والسيارات على طول الأمتار أمام مركز الدخول عند المصنع. ولكن هذه المرّة، حمل هؤلاء إلى جانب أمتعتهم صوراً للأمين العام لحزب الله، الشهيد حسن نصر الله، التي كانت ترفرف من نوافذ سياراتهم، موزّعين على بعضهم البعض أحاديث المباركة بالنصر والعودة بالسلامة.

ويُؤكد مصدر أمني عودة أكثر من 6 آلاف شخص عبر معبر المصنع الحدودي، مرجّحاً أن تتضاعف هذه الأرقام خلال الساعات المقبلة. فيما أدى فتح معبر القاع إلى عودة أكثر من ألفي لبناني من سوريا إلى قراهم في بعلبك والهرمل.

وإذا كانت أرقام العائدين من سوريا هي الأكبر، فإن أولئك الذين سافروا إلى العراق عاداوا أيضاً؛ حسن أيّوب هو واحدٌ من هؤلاء الذي انطلق من العراق مع إعلان وقف إطلاق النار فجر الأربعاء ليعود إلى بلدته في حارة الفيكاني، ويقول: «مرّ الوقت ثقيلاً، ولم أصدّق أنني قد أصل إلى لبنان إلا حينما أدركت المصنع لأرى العاملين في وزارة الأشغال يردمون الحفر لفتح الطريق».

فيما اشتكى آخرون من الساعات الطويلة التي قضوها على الطريق بعد خروجهم من مركز المصنع، بانتظار سيّارات نقل تقلّهم إلى قراهم، ومن بينهم عبدالله الذي بقي لنحو ساعة عند مفرق راشيا على طريق المصنع

> **أمل بعودة سوريا لاحتضان المزارعين اللبنانيين وفتح باب استيراد الموز**

حتى وجد من يوصله إلى شتورا، ومنها إلى بعلبك.

ولم تكن عودة حركة العبور محصورة بالعائدين إلى قراهم، وإنّما انعكست انتعاشاً للقطاع الزراعي، وتحديداً مزارعي القشطة والأفوكادا والتفاح والعنب الذين باشروا بتحضير القوافل المجهزة للتصدير إلى العالم العربي.

وفي هذا الإطار، يشير المزارع والمصدر علي فاضل إلى أن «فتح المعابر بهذه السرعة شكل متنفساً لحركة التصدير وتحديداً إلى العراق»، آملاً أن تعود الدولة السورية لاحتضان المزارعين اللبنانيّين عبر إعادة فتح باب استيراد الموز من لبنان، والذي عادةً ما يكون بين تشرين الأوّل وآذار بغية استيراد كميّات تصل إلى 60 ألف طن.

وهو الأمر الذي يقوله أيضاً رئيس تجمع مزارعي وفلاحي البقاع، ابراهيم الترشيشي، مؤكّداً عودة انتعاش القطاع الزراعي والصناعي بفتح المعابر وانطلاق خط التصدير، ما سيؤدي أيضاً على وقف انهيار أسعار الخضار والفاكهة، آملاً بفتح حدود الدول الخليجيّة أمام التصدير اللبناني.

وإلى جانب القطاع الزراعي، من المنتظر أن تنعكس إيجابيات فتح معبر المصنع على القطاع الصناعي الذي واجه مخاوف التوقف عن الإنتاج، كمعامل البلاستيك والكونسروة والالمنيوم الذين يستوردون موادهم الأولية من العراق وتركيا والسعودية.

طوفان الأقصى

عين إسرائيل على إيران
تغيير العقيدة النووية همّاً أوّل

يحيى دبوق

في سياق تبريره اضطرار تل أبيب إلى الموافقة على ما سمّاه «أهون الشرّين»، أي وقف إطلاق النار مع لبنان، أشار رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إلى أكثر من سبب دفعه إلى المضيّ قدماً في الاتفاق، ومن بينها ضرورة «إنعاش القوات» المسلحة، و«إعادة ملء المخازن العسكرية»، علماً أن هذين سببان مرادفان للقول إن «إسرائيل لم تَعُد قادرة على مواصلة الحرب». وتُمثّل إشارة نتنياهو تلك، إقراراً شبه

> تتزايد، منذ بعض الوقت، الدعوات داخل إيران إلى إعادة تقييم الإستراتيجية النووية

مباشر بالعجز ميدانياً، في ظلّ محدودية الخيارات العملية لتحقيق الانتصار الذي وعد به.

على أن هذا الإقرار ليس الأهم - على أهميته -، بل تشديد نتنياهو على ضرورة وقف الحرب كي تتجهّز إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني، وذلك رغم عدم تحقيق انتصار كامل على «حزب الله»، هو لزوم مواجهة أنجع ضدّ «التهديد الإيراني». وليس مستبعداً أن يكون العجز عن تحقيق النتيجة المرجوّة ضدّ «حزب الله»، اضطره إلى استحضار إيران وتهديداتها، والتي ستكون على طاولة التخطيط والقرار الإسرائيلية، ربطاً بالحرب نفسها، أو بالإدارة الأميركية المقبلة التي

تل أبيب تراهن على استعداد الإدارة الأميركية المقبلة لمواجهة طهران واحتوائها هزة وإلى الأبد (أ ف ب)

قد تراهن تل أبيب على استعدادها لمواجهة طهران واحتوائها مرّة واحدة وإلى الأبد، بل وأيضاً إنهاء التهديدات الإقليمية بشكل كامل.

ومن بين الأسئلة التي تثار في هذا الإطار، هو تقدير ما استخلصته إيران نفسها من الحرب الأخيرة: فهل ستعيد ترميم قدرات «حزب الله» بما يعيدها إلى ما كانت عليه من نسق ومناعة استخبارية؟ أم أن هناك إستراتيجيات استعداد وتجهيز مغايرة أظهرت الحرب ضرورة اللجوء إليها لدى إعادة ترميم القدرات، بما يغيّر من هوية هذه الأخيرة وقدرتها الإيذائية لمواجهة عناصر قوّة إسرائيل ودفاعاتها؟ والواقع أن السؤال المتقدّم ليس إلا واحداً من أسئلة ستكون مدار بحث وتقدير سيتواصلان على مدى الأشهر المقبلة في تل أبيب، إلى أن يستقرّا على وجهة تستند إلى مؤشرات الميدان ودلائله.

لكن الأكثر إقلاقاً بالنسبة إلى إسرائيل، والذي يبرّر ما ورد في كلمة نتنياهو عن التهديد الإيراني، هو ما إذا كانت الجمهورية الإسلامية ستُبقي على استعداداتها العسكرية الدفاعية والهجومية، وفقاً للمنحى العام الذي ميّزها إلى الآن، وتحديداً إلى ما قبل تبادل الضربات مع إسرائيل، أم أنها ستلجأ إلى مصدر اقتدار ردعي كبير جداً، ينهي أيّ رهان على أدّيَتها عسكرياً وأمنياً؟ في هذا الإطار، تحذّر مراكز البحث في تل أبيب من إمكان توجُّه طهران، بالفعل، إلى البحث عن عنوان ردع متين جداً، قد يدفعها إلى القفز عن ثوابتها في مجال القدرة النووية، والتخلّي عن كونها دولة عتبة نووية فقط، قادرة على إنتاج السلاح النووي في حال قرّرت ذلك، إلى الإنتاج نفسه، ما يمنع تالياً أيّ مسّ عسكري بها، ويضمن لها مظلّة حماية فعّالة، تشهد على نجاحها تجارب غيرها من الدول التي ترفض الخضوع للإرادة الأميركية.

وكان «مركز أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب قد قدّر، في دراسة موجزة كُتبت ونُشرت قبل وقف إطلاق النار في لبنان، أن النهج المحتمل لتعديل العقيدة الأمنية الإيرانية يشير إلى أن تعزيز الردع ينبغي ألّا يقتصر على تطوير قدرات الصواريخ الإيرانية واستعادة إمكانية «حزب الله» والمحور الموالي لإيران، بل أن يشمل إعادة النظر في العقيدة النووية، واستكشاف إمكانية تحقيق اختراق نووي، وهو ما قد يكون بمنزلة «سياسة التأمين» النهائية ضدّ إسرائيل والولايات المتحدة. وأشارت الدراسة إلى أن التوجهات لتقصير وقت الاختراق النووي، أي القفز نحو القنبلة، تجلّت على مدى العام الماضي، بعد المطالبة بإعادة تقييم إستراتيجية إيران النووية، وتجاوز وضع العتبة الحالي. وعلى سبيل المثال، وأثناء التصعيد بين إسرائيل وإيران، في نيسان الماضي، حذّر قائد وحدة «الحرس الثوري» المكلفة حماية المنشآت النووية، أحمد حق طالب، من أن أيّ محاولة إسرائيلية لضرب هذه المنشآت، قد تدفع طهران إلى إعادة النظر في عقيدتها النووية. ولاحقاً، قال عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي، جواد كريمي قدوسي، إن في إمكان إيران إجراء تجربة نووية بعد أن تتلقّى الإذن من المرشد، في غضون أسبوع واحد. كذلك، اعتبر رئيس جامعة «شهيد بهشتي»، وعالم الفيزياء النووية محمود رضا اقامیري، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني (7 نيسان)، أنه يمكن للمرشد تعديل فتواه الشرعية التي تحظر الأسلحة النووية، وأن إيران ستكون قادرة على إنتاجها إذا تغيّرت الفتوى.

وفي الأسابيع الأخيرة، تكثّفت مثل هذه التصريحات؛ إذ بعث عشرات النواب الإيرانيين، في تشرين الأول الماضي، برسالة رسمية إلى المجلس الأعلى للأمن القومي، يحثّونه فيها على مراجعة العقيدة الأمنية للجمهورية الإسلامية في ما يتعلّق ببرنامجها النووي. وفي الـ26 من الشهر نفسه، أعلن رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية، كمال خرازي، أن طهران قد تفكّر في توسيع مدى صواريخها الباليستية، وأن مراجعة العقيدة النووية تظلّ على جدول الأعمال إذا واجهت إيران تهديداً وجودياً، مؤكداً أن بلاده تمتلك القدرة التقنية لإنتاج الأسلحة النووية، وأن موقف المرشد الأعلى هو الذي يمنع ذلك. أيضاً، ووفقاً لمقالة نُشرت أخيراً في مجلة «سياست دفاعي» التي تُصدرها جامعة «الإمام الحسين» (تعمل بالتعاون مع وزارة الدفاع و«الحرس الثوري»)، فإن هناك حاجة إلى إعادة تقييم العقيدة النووية الإيرانية. ولفتت المجلة إلى أن إستراتيجية الردع النووي نجحت في الحفاظ على ردع أيّ هجوم عسكري شامل، إلا أن هذه الفعالية تتضاءل في ظلّ الديناميكيات العسكرية المتطوّرة والتهديدات المتزايدة، وخاصة الإسرائيلية ضدّ البرنامج النووي الإيراني.

وقد تكون دراسة «مركز أبحاث الأمن القومي»، وغيرها من المقاربات العبرية في المرحلة الحالية، جزءاً من دعاية إسرائيل وتحريضها على إيران، لكنها أيضاً، وهنا المفارقة، لا تخلو من مضمون حقيقي؛ إذ ترى تل أبيب أن ما يجري يدفع صانع القرار في طهران إلى وضع كل التهديدات على طاولة البحث، ومن بينها ما يوجب عليه أن يتّخذ قراره في ما إذا كان يجب القفز بلا إبطاء لتبديل موقع إيران من دولة عتبة نووية، إلى دولة نووية. ويعني ذلك، إلزام إسرائيل من الآن، والولايات المتحدة من ورائها، بضرورة الفعل الوقائي أو الاستباقي قبل فوات الآوان، إن لم يكن الآوان قد فات بالفعل.

طهران متفائلة بما بعد وقف النار: رهانات نتنياهو خائبة

طهران - محمد خواجوئي

شكّل اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، نبأ سارّاً بالنسبة إلى الإيرانيين، لما أثاره العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتوجيهه ضربات غير مسبوقة إلى «حزب الله»، بما في ذلك اغتيال أمينه العام الشهيد السيد حسن نصرالله، من غضب وقلق في إيران. وكانت طهران مضت في مسارين متوازيَين: الأول، دعْم إعادة تأهيل قوّة «حزب الله» للاستمرار في مواجهة إسرائيل والحدّ من تقدُّم قواتها داخل الأراضي اللبنانية، وكذلك منعها من فرض معادلة أمنية جديدة على لبنان والمقاومة؛ والثاني، دعم مسار وقف إطلاق النار وإنجاحه على قاعدة المقاربة التي تدعو إليها الحكومة اللبنانية، أي العودة إلى القرار 1701 المصادق عليه عام 2006، من دون زيادة أو نقصان، ما يعني أن لا تتسبّب الحرب الأخيرة، وعلى رغم كل أضرارها، بتغيير في الترتيبات الأمنية، وأن لا يُسمح لإسرائيل، من الناحية الإستراتيجية، بإدخال تغييرات على المعادلات القائمة. وفي هذا السياق، وفي خضمّ تقديم المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار في لبنان، زار مستشار المرشد الأعلى الإيراني، علي لاريجاني، بيروت، حيث التقى المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم رئيس المجلس النيابي نبيه بري، معلناً دعم بلاده وقف إطلاق النار في لبنان، على أساس ما تقرّره الحكومة والمقاومة. وسارعت السلطات الإيرانية، بعد الإعلان عن الاتفاق، إلى الترحيب به، إذ وخلال اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أمس، بنظيره اللبناني عبدالله بوحبيب، رحّب الأول بالاتفاق، معتبراً أن «هذا النجاح تحقّق نتيجة صمود الشعب وجهاد مناضلي المقاومة اللبنانية في الميدان، والجهود والحكمة السياسية للسيد نبيه بري والحكومة اللبنانية»، مؤكداً «الموقف الثابت للجمهورية الإسلامية في دعم لبنان حكومة وشعباً وجيشاً ومقاومة». وإذ أشار إلى «نكث الكيان الصهيوني العهود وعدم التزامه بالاتفاقات والتفاهمات»، فهو شدّد على «ضرورة التحلّي بالوعي التام في هذا المجال». ومن جهته، اعتبر القائد العام لـ«الحرس الثوري»، اللواء حسين سلامي، في رسالة بعث بها أمس إلى الأمين العام لـ«حزب الله»، الشيخ نعيم قاسم، أن «وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية، يمثّل هزيمة استراتيجية ومذلّة للكيان الصهيوني الذي لم يقترب حتى من تحقيق أيّ من أهدافه ومآربه الشيطانية في الحرب ضدّ حزب الله، وحتى إنه يمكن أن يشكّل بداية لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب في غزة».

ويبدو أن إيران تعتقد أن من شأن الاتفاق المذكور أن يسهم في خفض التصعيد بينها وبين إسرائيل. ففي غمرة النقاش الدائر حول ما إذا كانت طهران سترد على الهجوم الإسرائيلي الأخير عليها، قال عراقجي بعد ساعات من دخول وقف إطلاق النار في لبنان حيّز التنفيذ، إن بلاده «تحتفظ لنفسها بحقّ الردّ، غير أنها تأخذ في نظر الاعتبار، التطوّرات الأخرى في المنطقة بما فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار في لبنان». وفي المقابل، أثارت تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن أن تل أبيب ستركّز بعد اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، على «التهديد الإيراني» تساؤلات، أبرزها حول ما إذا كان الاتفاق سيسهم في خفض التصعيد في المنطقة، أم أن تصعيداً جديداً بين إيران وإسرائيل سيأخذ حيّزه؟ وفي سياق متّصل، رحّب رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، بوقف إطلاق النار في لبنان، قائلاً: «بدورنا، نشكر مقاتلي حزب الله الذين قاوموا ببسالة ودراية ولم يسمحوا للعدو قط بأن يستولي على شبر واحد من ترابهم». وأكّد، في الوقت ذاته، أن «عملية الوعد الصادق 3 هي قرارنا، وموعدها طبعاً هو جزء من العملية، وستُنفّذ في أوانها».

> ليس واضحاً ما إذا كان الاتفاق في لبنان سيسهم في خفض التصعيد في المنطقة

وفي تعليقها على اتفاق وقف إطلاق النار، رأت وسائل الإعلام الإيرانية أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية في هذه الحرب. وكتب مسعود أكبري، في المقالة الافتتاحية لصحيفة «كيهان»، أنه «لثلاثة أسباب، أخفق جيش الكيان الصهيوني في الوصول إلى أهدافه العسكرية، وهي: عدم تمكّنه من الدخول والتقدّم داخل مناطق جنوب لبنان، واستمرار نيران حزب الله في اتجاه الأراضي المحتلة، وإحياء هيكلية الحزب وتشكيله القتالي». وأضاف أن «الكيان الصهيوني اعتبر أن أحد أهدافه من مهاجمته للبنان، يتمثّل في إيجاد منطقة حائلة في جنوب لبنان، وكان من خلال الهجوم البري، بصدد احتلال جزء من الأراضي اللبنانية وفرض ترتيبات أمنية جديدة على هذه المنطقة، لكنه واجه مقاومة بطولية من مقاتلي حزب الله، وتكبّد خسائر بشرية فادحة، ولم يتمكّن بالتالي من تحقيق تقدّم لافت في هذا المجال».

من جهته، قال الدبلوماسي الإيراني السابق في بيروت، الله كرم مشتاقي، في مقالة لصحيفة «خراسان»، إن «إسرائيل تقول على الدوام إنها دمّرت 80% من قوّة حزب الله العسكرية؛ وإن كان الكيان الصهيوني يمتلك هذا القوة وقدرة، فلِمَ لم يواصل إذاً هجومه لتدمير الـ20% المتبقية؟ الحقيقة أن الحرب في لبنان، لم تمضِ قدماً كما تدّعي إسرائيل. إن عمليات حزب الله الصاروخية، فاقت التخيّل الإسرائيلي». وأضاف أن «سياسة فصل المجتمع عن المقاومة قد فشلت... بل ازداد تضامن اللبنانيين مع الحزب. وكانت إسرائيل تظنّ أن بوسعها إضعاف حزب الله، وجعله يمرّ بأزمة سياسية، في حين أن التيارات التي اختلفت مع حزب الله في شأن بعض الموضوعات، بما فيها انتخاب رئيس للجمهورية، حاولت بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان، التقرّب من الحزب».

ووفقاً لصحيفة «إيران» الرسمية، فإن «نتنياهو الذي قاوم كثيراً الرضوخ لوقف الحرب في الجبهة الشمالية وعدم تقدّم الجيش في الجنوب اللبناني وشلّ ماكينة تل أبيب الحربية، رفع أخيراً اليدين استسلاماً في الساعات الأخيرة من مساء الثلاثاء، ولم يمرّ سوى 77 يوماً على إطلاق عبارته المعروفة من أن كل شيء بدأ للتو، وأنه سيغيّر وجه الشرق الأوسط، وإذا بنتنياهو يواجه الواقع الذي فرضته المقاومة في ظلّ جيشه المهترئ وانهيار مشروع بناء الشرق الأوسط الجديد. وهذا القرار اتُّخذ بعد أسبوع فقط من الضربات الصاروخية التي شنّها حزب الله على وسط تل أبيب، فارضاً معادلة تل أبيب مقابل بيروت».

مساعٍ لاستنساخ «نموذج نابلس»

العدو يبدأ تجريف «الأونروا» في القدس

تتواصل في مدن الضفة الغربية وقراها كافة، عمليات «جزّ العشب» التي ينفذها جيش الاحتلال بشكل يومي وعلى مدار الساعة، وسط شنّ اعتقالات بحقّ الفلسطينيين، وملاحقتهم والاعتداء عليهم، واقتحام قراهم وبلداتهم ومدنهم. وترافق تلك العربدة التي يشترك فيها المستوطنون، مع تزايد الحديث الإسرائيلي عن خطة ضم الضفة إلى الأراضي المحتلة عام 1948، حيث يُمنّي المستوطنون وقادتهم أنفسهم بتحقيق هذا الحلم، لدى وصول الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، إلى «البيت الأبيض». وعلى رغم ذلك، تواصل السلطة الفلسطينية «الحياة كما لو كانت طبيعية». أما بالنسبة إلى بقية الناس، فإن واجهة الحياة الطبيعية ما هي إلا حجاب رقيق يخفي وراءه الصدمة الجماعية والحزن العميق»، بحسب تقرير نشره موقع «ميدل إيست آي»، لافتاً إلى أن «عبثية هذه اللحظة الساحقة، تتناقض بشكل صارخ مع الدور المحوري الذي لعبته البلديات، كجزء من القيادة السياسية التي وجّهت النضال الفلسطيني، خلال الانتفاضة الأولى».

وعلى خط موازٍ، سُجل تطور وصفته الأوساط المحلية بـ«الخطير»، تمثّل في إقدام «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) على إخلاء مقر رئاستها في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، وإمهالها موظفيها الفلسطينيين 12 شهراً للبحث عن وظائف بديلة قبل إنهاء عقودهم نهائياً، علماً أنهم مُنعوا من الوصول إلى مكاتبهم في القدس منذ السابع من تشرين الأول الماضي. ويأتي القرار المشار إليه كـ«استجابة» للقانون الذي أقرّه «الكنيست»، الشهر الماضي، وحظر بموجبه نشاط «الأونروا» داخل إسرائيل، وقانون آخر حظر التواصل مع الوكالة، تمهيداً لتصفيتها بشكل نهائي. وتجسد الخطوة الأخيرة مساعي تفريغ القدس من أي حضور دولي يدافع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، نظراً إلى أنه يجري نقل وحدات حيوية (الدائرة القانونية ومكتب الإعلام والتواصل والعلاقات الخارجية والمفوض العام) إلى خارج فلسطين المحتلة، الأمر الذي ينافي «اتفاقية المقر» (اتفاقية كوماي - مكليمور) لعام 1967، والتي سمحت للوكالة الأممية بالعمل داخل أراضي الفلسطينيين. كما أنها تتهدّد مكانة ووضعية مخيم شعفاط للاجئين في القدس، وإمكانية استفادة عشرات الآلاف من اللاجئين القاطنين في المدينة المحتلة وضواحيها، من خدمات «الأونروا».

ويتماهى القرار الأحدث، إلى حدّ كبير، مع الاستعدادات لاستكمال مخطّطات حسم الصراع في الضفة، في الوقت الذي يتواصل فيه تهقّر الاقتصاد الفلسطيني، مدفوعاً بوطأة «الخناق» المشدّد الذي تفرضه قوات

> اشتبك مقاومون مع قوات الاحتلال التي اقتحمت بلدة قباطية جنوب محافظة جنين

الاحتلال على الحركة، ومنعها أهالي الضفة من العمل في الداخل المحتل منذ 7 تشرين الأول الماضي. وفي ظل ذلك، أثارت مصادقة «الكابينت»، في تصويت عبر الهاتف، على تمديد الإذن للبنوك الإسرائيلية بالاستمرار في إقامة علاقات تجارية مع البنوك الفلسطينية في الضفة، لمدة سنة إضافية (حتى نهاية تشرين الثاني 2025)، استغراب أهالي الضفة، الذين توجسوا من القرار، خصوصاً أنه تزامن مع ما تداولته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن أن الإدارة الإسرائيلية تسعى لتعميم «نموذج نابلس» على مناطق أخرى، عبر منح السلطة الفلسطينية امتيازات للقضاء على المقاومة. وبحسب الصحيفة، فإن «الإدارة تتعاون مع جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية وشخصيات عامة واقتصادية في المدينة لخلق واقع أمني جديد بعد «عرين الأسود». ونقلت عن الإدارة قولها: «عزّزنا سلطة محافظ نابلس ورؤساء مجالس القرى وغيره من المسؤولين عبر منحهم صلاحيات أكثر، مثل التصاريح والطلبات الخاصة وبطاقات VIP».

وفي خضمّ ذلك، تتواصل أعمال المقاومة، وتحديداً عمليات إطلاق النار على المواقع العسكرية والنقاط والحواجز في الضفة. وأمس، اشتبك مقاومون مع قوات الاحتلال التي اقتحمت بلدة قباطية جنوب محافظة جنين (شمال الضفة). ووثّقت عدسات الأهالي تلك الاشتباكات، واستبسال مقاومي قباطية في صد آليات الاحتلال المتوغلة داخل البلدة. كما فجّر مقاومون عبوة ناسفة بتجمع لآليات إسرائيلية شاركت في اقتحام البلدة التي تنشط فيها عدة كتائب مقاومة. وأعلنت «كتيبة قباطية» التابعة لـ«سرايا القدس» خوض مقاتليها «معارك ضارية مع قوات العدو المقتحمة في محاور القتال في البلدة، وإمطار تحركات الجيش وتمركزات القناصة بزخات كثيفة من الرصاص».

أما في طولكرم، فقالت كتيبة السرايا» إن مقاتليها نفّذوا، فجر أمس، «عمليات نوعية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي واصل اقتحاماته في مناطق متفرقة»، فضلاً عن تفجير عبوة ناسفة بآلية عسكرية إسرائيلية في منطقة جبل النصر في مخيم نور شمس، وإطلاق النار على قوة إسرائيلية خاصة تسلّلت إلى المنطقة. كما تصدّى مقاومون للاقتحام الذي نفّذته قوات العدو في مدينة البيرة.

وفي غضون ذلك، شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة مداهمات واقتحامات في الضفة، تم خلالها تفتيش عشرات المنازل والعبث في محتوياتها وإخضاع قاطنيها لتحقيقات ميدانية بعد احتجازهم لساعات، بالإضافة إلى اعتقال 18 شخصاً، بحسب «نادي الأسير». وتركزت تلك المداهمات في بيت لحم وبيتونيا غربي مدينة رام الله، وترمسعيا شمالها، وكفرمالك، ومخيم قلنديا للاجئين، وإذنا، وبلدات أخرى. (الأخبار)

يعني المستوطنون وقادتهم أنفسهم بتحقيق حلم ضم الضفة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

السعار اليميني يتضاعف: نعم للاستيطان في غزة

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي يتزايد فيه الحديث عن فرصة للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى في قطاع غزة تتوقف بموجبها الحرب المستمرة منذ أكثر من 13 شهراً، يتضاعف السعار اليميني في دولة الاحتلال حول ضرورة أن يفضي المسار القتالي في القطاع إلى مشروع استيطاني، إذ نقلت صحيفة «معاريف» عن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، قوله إن «لدينا فرصة تاريخية لاستعادة السيطرة على قطاع غزة وتشجيع الهجرة الطوعية

> **وزير الاستيطان يستعرض في «نتساريم» خطط إعادة إحياء المستوطنات**

لأعداء إسرائيل. وهذا ما سيجلب الأمن إلى الجنوب». وتقاطع هذا التصريح مع تصريحات مماثلة كان قد نشرها وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أول أمس، في مقابل تصريح لعضو «كابينت» الحرب السابق، بيني غانتس، الذي يعارض رؤية إعادة احتلال القطاع، والذي قال إن «دور الجيش يتمثّل في أن يعيد الأسرى من غزة، لا أن يدخل الإسرائيليين إليها. ليس لدينا شيء آخر نبحث عنه في غزة».

وبالتوازي مع ذلك، زار وزير الاستيطان، يتسحاق جولدكنوبف، مواقع جيش العدو المستحدثة في حاجز «نتساريم»، واستعرض خطط إعادة إحياء المستوطنات، فيما تحدّثت صحيفة «هآرتس» عن بدء جيش الاحتلال إنشاء بنى تحتية تدل على البقاء طويلاً في القطاع.

العدو يكشف عن نواياه الاستيطانية في قطاع غزة (أ ف ب)

وجاء هذا في وقت صعّد فيه جيش العدو من غاراته على المناطق الشمالية الغربية لحي النصيرات في وسط القطاع؛ إذ شنّ بشكل مفاجئ حملة جوية طاولت العشرات من المنازل وتكية طعام، ما تسبّب باستشهاد نحو 23 مواطناً وإصابة 50 آخرين. ووفقاً لشهود عيان، فقد بدأ القصف الإسرائيلي باستهداف تكية لتوزيع الطعام على الأهالي، ثم انطلقت موجة غارات كثيفة جداً، استخدم فيها العدو الوسائط المدفعية والطائرات الحربية. وتسبّبت هذه الموجة بحصار المئات من الأسر داخل منازلها، قبل أن يواصل جيش الاحتلال استهداف كل من يتحرّك في منطقة الهجوم. أيضاً، أطلق الجيش الرصاص على سيارات الإسعاف التي عملت على انتشال المصابين والشهداء، قبل أن تلقي طائرات «كوادكابتر» قنابل متفجّرة على مستشفى «العودة» الميداني، ما تسبّب بإصابة ثلاثة من أفراد الطواقم الطبية.

وفي شمال القطاع، تواصلت العملية البرية الكبرى لليوم الـ55 على التوالي، حيث كثّف جيش العدو من غاراته على محيط مستشفى «كمال عدوان». ووفقاً لشهادات الأهالي، فقد دمّر الجيش ثلاثة منازل ماهولة بشكل كلي، ونسف خلال ليلة ونهار أمس، العشرات من المنازل والمربعات السكنية. كما واصل عمليات تهجير الأهالي من المنطقة. وفي مدينتي رفح وخانيونس جنوبي القطاع، قصف العدو تجمّعين للمواطنين، ما تسبّب في استشهاد وإصابة عدد من المواطنين.

في المقابل، أعلنت «سرايا القدس» تمكّن مقاوميها من قصف تحشّدات العدو في مناطق شمال القطاع المحاصرة بشكل متزامن. وأعلنت «مجموعات عمر القاسم» التابعة لـ«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، بدورها، تفجير ناقلة جند إسرائيلية بعبوة جانبية في حي الجنينة في مدينة رفح.

الحوثي يوعز بالاستعداد لتصعيد أكبر
ممنوع الاستفراد بغزة

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الوقت الذي أكدت فيه مصادر سياسية مطلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، استمرار الضغط الأميركي العسكري والسياسي والاقتصادي ضد صنعاء، طلب قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، من القوات اليمنية الاستعداد لمرحلة أقوى وأكبر ضد العدو الإسرائيلي، مؤكداً أنه «لا يمكن إخلاء الساحات والسماح للاحتلال بالاستفراد بقطاع غزة». وقالت المصادر إن الرسالة الأميركية التي نقلها المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، بشأن الحراك الدبلوماسي السعودي الأخير، تؤكد استمرار الموقف الأميركي الرافض لتيسير جهود السلام، قبل وقف العمليات اليمنية في البحر الأحمر.

ومع ذلك، تواصل السعودية ترتيباتها السياسية مع القوى اليمنية الموالية لها للدفع نحو تنفيذ «خارطة الطريق» الأممية، من دون الحديث عن مستجدات البحر الأحمر، رغم استمرار الحكومة المالية للتحالف السعودي - الإماراتي عبر وزير خارجيتها، شائع الزنداني، في التحريض على موقف صنعاء المساند للشعب الفلسطيني ومقاومته. وتستميت تلك الحكومة في استجداء المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ضد حركة «أنصار الله». وفي هذا الإطار، طالب الزنداني بضرورة اتخاذ تدابير دولية وإقليمية جماعية ومقاربة شاملة لمواجهة هجمات الحركة في البحر الأحمر. وشدّد، خلال لقائه في روما نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، أمس، على أهمية دعم الحكومة الموالية للتحالف لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر.

> **شن الطيران الأميركي والبريطاني غارات على مديرية باجل في الحديدة**

في المقابل، أشاد الحوثي، أمس، بالبطولات التي سطّرها «حزب الله» منذ دخوله معركة «طوفان الأقصى». وأكد، في خطابه الأسبوعي، استمرار النشاطات اليمنية العسكرية والشعبية في مساندة غزة. وقال إن «عملياتنا مستمرة ونسعى دوماً إلى التطوير أكثر لفعل ما هو أقوى»، مشيراً إلى أن نسبة «حظر الملاحة البحرية على العدو الإسرائيلي في البحر الأحمر والبحر العربي بلغت 100%، ولم يعد ثمة أي حراك لمصالح الكيان هناك»، مضيفاً «أننا نسعى في جبهة الإسناد في اليمن إلى فعل أقصى ما نستطيعه لنصرة الشعب الفلسطيني». ولمّح الحوثي إلى تصعيد كبير تنوي قواته تنفيذه خلال الأيام المقبلة، طالباً من الجيش الاستعداد لمرحلة أقوى وأكبر ضد العدو الإسرائيلي، ومشدداً على أنه «لا يمكن إخلاء الساحات والسماح للاحتلال بالاستفراد بغزة». ولفت إلى أن «المقاومة العراقية تواجه ضغوطاً داخلية أيضاً»، مؤكداً أن قواته «ستكون حاضرة في كل ميادين المعركة حتى وقف الحرب الإسرائيلية على غزة ورفع الحصار».

وأشار الحوثي إلى أن «قوات صنعاء نفذت هذا الأسبوع عمليات في اتجاه عسقلان في جنوب فلسطين المحتلة، واستهدفت قاعدة نيفاتيم الجوية في النقب وام الرشراش (إيلات)». ولفت إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في التأثير على عمليات الإسناد اليمنية، مضيفاً أن «طائرات الشبح الأميركية التي قصفت صنعاء، لم تحقّق أي نتائج ولم ترهبنا ولم تؤثر على موقفنا ولا على توجّهنا ولا على قرارنا».

واعتبر استمرار الهجمات الجوية الأميركية والبريطانية على اليمن عدواناً كامل الأركان يأتي في إطار إسناد واشنطن لتل أبيب ومحاولات الدفاع عنها، إلا أنه أشار إلى فشل 844 غارة شنتها طائرات العدوان على عدد من المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء، في ثني قواته عن الاستمرار في دورها في إسناد غزة ونصرتها.

إلى ذلك، وبعد توقّف دام أكثر من أسبوع، شن الطيران الأميركي والبريطاني، مساء أمس، غارتين على مديرية باجل في محافظة الحديدة غرب اليمن، وفقاً لما ذكرته مصادر عسكرية في صنعاء.

تهديدات إسرائيلية متواصلة للعراق
الضغوط على المقاومة تتعاظم

غداة بدء تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان والعدو الإسرائيلي، تزايدت ضغوط الحكومة العراقية على «المقاومة الإسلامية في العراق» لوقف العمليات التي تشنّها ضد مواقع في فلسطين المحتلة إسناداً لقطاع غزة. إلا أن تهديد الوزير الإسرائيلي، زئيف إلكين، أمس، للعراق، كشف أن العدو يبيّت نوايا خبيثة ضد بلاد الرافدين، وأن عمليات المقاومة هي مجرد حجة لتوجيه ضربات إسرائيلية ضدها. ونقلت إذاعة جيش العدو عن إلكين، وهو عضو كنيست ووزير في وزارة المالية، قوله إن وقف إطلاق النار في لبنان لا يشمل من وصفهم بـ«أذرع إيران في العراق واليمن»، و«إننا لم نقطع أي التزام بذلك. وهؤلاء لا يعملون لمساعدة حزب الله وإنما لمساعدة حماس. هؤلاء أذرع إيرانية ولا وقف لإطلاق النار معهم».

ويأتي التهديد الإسرائيلي منسجماً مع التقارير المتزايدة عن نية العدو توسيع عدوانه ليشمل ساحات أخرى، في إطار الهدف الذي وضعه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، والمتمثل في التركيز على محاربة إيران، كواحد من الأسباب التي دفعته إلى القبول بوقف إطلاق النار في لبنان. وتفيد تلك التقارير بأن العدو قد يسعى للتعويض عن الحرب الصعبة في لبنان، بتوسيع الاستهدافات من سوريا إلى العراق.

وكان العدو قد كرّر، في الآونة الأخيرة، تهديداته بضرب بنى تحتية في العراق واستهداف قادة المقاومة رداً على هجمات الأخيرة على أهداف داخل فلسطين المحتلة. ونقلت واشنطن رسائل إلى بغداد في هذا الشأن، مع تحذير من أنها لا تستطيع فعل الكثير لثني تل أبيب عن تنفيذ تهديداتها. وفي المقابل، سعت الحكومة العراقية، التي طلبت من المقاومة وقف عملياتها لعدم إعطاء ذريعة للعدو لضرب العراق، خلال الأيام الماضية، لاستغلال التوصل إلى وقف إطلاق النار في لبنان لممارسة ضغوط أكبر في هذا الاتجاه على فصائل المقاومة، وتشكيل جو داخل ضاغط على الأخيرة. وقال الناطق باسم الحكومة، باسم العوادي، أول من أمس، إن بغداد لعبت دوراً في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين لبنان والعدو. وكانت المقاومة العراقية أعلنت، غداة التوصل إلى الهدنة على الجبهة اللبنانية، أنها ستواصل عملياتها الهجومية ضد أهداف للعدو في فلسطين المحتلة، بمعزل عن تلك الهدنة.

(الأخبار)

رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في بداية لقاء مع نظيره الاسباني، بدرو سانشيز، في مدريد (أ ف ب)

مصر تعرض خطّتها لغزة: هدنة جزئية... و«هندسة» للحدود

القاهرة - **الأخبار**

لم تكن زيارة الوفد الأمني المصري إلى تل أبيب من أجل مناقشة التصورات المصرية بشأن «التهدئة المؤقتة» في قطاع غزة، على المستوى الدبلوماسي نفسه الذي كان مقرراً حتى صباح الخميس. وجاء تخفيض المستوى هذا، على خلفية تكرار التصريحات الإسرائيلية الرسمية بشأن إحباط عمليات تهريب للأسلحة من الأراضي المصرية إلى القطاع. واعتبرت القاهرة أن تلك التصريحات «غير مقبولة»، ولا سيما أنها جاءت بعد التنسيق بشأن زيارة الوفد والخطوط العريضة التي سيناقشها، متمسّكة بموقفها بأن المزاعم الإسرائيلية التي تكرّرت للمرة السادسة «ليست صحيحة».

وإثر ذلك، خفّضت القاهرة مستوى التمثيل في الوفد الذي التقى، أمس، مسؤولين إسرائيليين في «تل أبيب»، وناقش معهم لساعات مقترح «التهدئة» المصري، والذي ترغب القاهرة «في دخوله حيز التنفيذ في أقرب وقت، من أجل إتاحة الفرصة أمام المناقشات واللقاءات بشأن الوضع المستقبلي للقطاع». وبحسب المصادر، تأمل مصر في أن «يؤدي وقف إطلاق النار إلى تهدئة مؤقتة، إلى حين تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب مهامها، وأملاً في الوصول إلى مسار تفاوضي قابل للتنفيذ بدعم أميركي». وكانت أجرت القاهرة مناقشات مع مسؤولين أوروبيين من أجل دعم الاتصالات الجارية، والتي تنخرط فيها أيضاً كل من قطر وتركيا.

وتضيف المصادر أن طرح تصور «الهدنة الجزئية» المقترحة، سيكون «بداية لمناقشة الأمور بشكل أفضل وأوسع خلال الأيام المقبلة»، مع التشديد المصري على «ضرورة وجود رد تفصيلي على مقترح القاهرة». ووفقاً للمقترح المشار إليه، والذي يتضمن جدولاً زمنياً تفصيلياً، ترغب مصر في أن «يبدأ الأمر بوقف إطلاق النار، من دون الإفراج عن أي من الرهائن لصعوبة تحقيق ذلك بسبب الوضع الأمني، على أن يجري إدخال المساعدات بشكل متسارع خلال الأيام التالية، مع بدء الإفراج عن الرهائن بشكل تدريجي ومتزامن». وتسعى القاهرة لأن تسري الهدنة «عدة أيام، تمتد لشهر على الأقل»، فيما لا يزال الموقف الإسرائيلي غامضاً إزاء هذا الطرح. وبالتوازي، يجري ضبط الأمور على الشريط الحدودي، حيث «ستضمن مصر تقنين الوضع على محور فيلادلفيا مؤقتاً، وفق الأوضاع العسكرية القائمة حالياً، قبل أن يتم الاتفاق على مواقع تمركز للقوات الإسرائيلية، بما يضمن تلبية ما تقول تل أبيب إنه سيضمن أمنها».

ومع استمرار الاجتماعات حتى مساء الخميس لساعات أطول من المقررة سلفاً، بدا المسؤولون المصريون «حريصين على وضع النقاط الخلافية بشكل منفرد، ومحاولة حلحلتها جزئياً، عبر اقتراحات متزامنة»، وفقاً للمصادر، التي تؤكد أيضاً «وجود ردود واستجابات لدى الجانب المصري على كل المخاوف التي تقول إسرائيل إنها تخشى إيقاف الحرب على خلفيتها في الفترة المقبلة».

مصر تطرح «هدنة جزئية» في غزة (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان

تبليغ إنذار تنفيذي
صادر عن دائرة تنفيذ البترون
الرئيسة ندى المعلوف
إلى المُنفذ عليه: هيثم سابا البترون
تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها بالذات أو بواسطة وكيلك القانوني خلال أوقات الدوام الرسمي لتبلغ طلب التنفيذ ومُرفقاته والإنذار التنفيذي في المُعاملة رقم 2023/30 المُقامة عليك من المُنفذ: ماهر إبراهيم قريط وموضوعها تنفيذ حُكم صادر عن القاضي المُنفرد المدني في البترون الناظر بالأمور المُستعجلة بتاريخ 2022/5/1 برقم قرار 2022/25 والجواب على الإنذار خلال خمسة أيام من تاريخ تبلغك تُضاف إليها مُهلة المسافة وبانقضاء المُهل تُصبح مجهول المقام ويجري إبلاغك كافة الإجراءات بواسطة رئيس قلم هذه المحكمة.
رئيسة قلم محكمة البترون
وفاء ضاهر

إعلان

قرار رقم 1398
إن وزير العدل،
بناءً على المرسوم رقم 8376 تاريخ 2021/9/10
بناءً على المرسوم الاشتراعي رقم 150 تاريخ 1983/9/16 (قانون القضاء العدلي) لا سيما الفقرة 2 من المادة 54 منه.
بناءً على اقتراح المُدير العام لوزارة العدل.
يُقرر ما يأتي:
المادة الأولى: يخضع جميع الخُبراء المُحلفين لدى المحاكم من كافة الاختصاصات إلى دورات تدريبية ينظمها معهد الدروس القضائية بحسب الاختصاص.
المادة الثانية: تُقدم الطلبات ورقياً لدى صندوق تعاضد القضاة وذلك اعتباراً من 2024/12/2.
المادة الثالثة: على صاحب العلاقة أن يقوم بتضمين طلبه رقم الهاتف الخلوي الرئيسي وبريده الإلكتروني المُعتمد.
المادة الرابعة: يُبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 2024/11/19
وزير العدل
القاضي هنري الخوري
التكليف 268

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2020/11/10 تقرر بتاريخ 2024/11/14 شطب شركة يونيغروب للاستثمار العقاري ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مصطفى وائل عز الدين وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة تحت الرقم /46865/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1042/، فعلى كل ذي مصلحة أن يُقدم مُلاحظاته أو اعتراضه خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

تبليغ فقرة حُكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، إلى المُستدعى المُحامي فادي سليم ملكي المجهول محل الإقامة، أنه بالاستدعاء الرقم 2019/1281 المُقدم منه بوجه المُستدعى ضده توفيق ملكي، صدر الحُكم رقم 2024/21 تاريخ 2024/3/6 قضى بإزالة الشيوع في العقار 1082 فتقا العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يعتمد أساساً للطرح مبلغ /388800/ د.أ. أو ما يُعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك، مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

بيع بالمزاد العلني صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا
غُرفة الرئيس طانيوس الحايك
المُعاملة 2017/1861 المُنفذ: جورج جوزاف صوطو وكيله المُحامي جورج عاقله، المُنفذ عليه: يوسف بطرس يمين زغرتا الغميقة، السند التنفيذي دين بمبلغ /19000/د.أ. عدا الفوائد واللواحق تاريخ الحجز وتسجيله 2018/12/27، تاريخ محضر الوصف وتسجيله 2020/7/17 و2020/12/21 العقار المطروح للبيع القسم ب 4 من العقار 3390 اهدن ومساحته 306 م2 وهو بناء مُؤلف من طابقين للسكن الطابق الأرضي يحتوي مدخل ودار وصالون وغُرفة طعام ومطبخ وخلاء تحت الدرج وشرفتين ومطلع درج داخلي يُؤدي للطابق الأول الذي يحتوي مُوزع وثلاث غُرف نوم وحمامين ومطبخ صغير وثلاث بلكونات إلى أن المحتويات مُطابقة مع مُندرجات الإفادة العقارية ومواصفات البناء للإطلاع بتقرير الخبير المُبرز بالملف.
بدل التخمين: /13,693,500,000/، بدل الطرح: /7,750,890,000/
موعد المُزايدة ومكانها: الأربعاء 2025/1/22 الساعة 14:00 بعد الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا.
للراغب بالشراء دفع بدل الطرح نقداً بصندوق مالية زغرتا واتخاذ مقام له ضمن الدائرة والاطلاع على الصيحة العينية للعقار موضوع المزايدة ودفع رسوم التسجيل والدلالة البالغة 5%.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

طوفان الأقصى

تركيا تدعم حربا على الاسد بعد رفضه التطبيع بشروطها

الجيش يبدأ ردّه... ويستعيد خان العسل

علاء حلبي

ظل السؤال مفتوحا حول خلفية القرار الذي دعمته تركيا بفتح جبهات القتال ضد الجيش السوري في المناطق الشمالية، والتي جاءت بعد يومين على تهديدات رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو القيادة السورية على خلفية دعمها قوى المقاومة وخصوصا في لبنان.

واذا كان الاتراك/ يتحدثون عن «مبادرة مستقلة» قامت بها فصائل معارضة لحكومة دمشق، فان كل التقارير تشير الى ان الهجوم الذي يستهدف السيطرة على حلب، جاء ترجمة لتهديدات ضمنية بعصت بها تركيا، على خلفية رفض الرئيس بشار الاسد التحاور مع انقرةى قبل اعلان انسحباها من الاراضي التي تحتلها في سوريا. فيما عد الهجوم، رسالة يبدو ان للولايات المتحدة الاميركية علاقة بها، في سياق الحرب المفتوحة ايضا ضد الوجود الروسي والايراني في سوريا. خصوصا بعد تكاثر المعلومات حول مشاركة قوات خاصة من اوكرانيا فصائلب المسلحين في عملياتها ضد الجيش السوري، والذي قالت مصادر غربية ان اوكرانيا تبرر دورها بوجود تعاون روسي - ايراني ضدها في المعارك الدائرة على اراضيها

زامس، تابعت الفصائل المسلحة هجومها العنيف على مواقع سيطرة الجيش السوري في ريف حلب الغربي، وفي ريف إدلب، ضمن جولة تصعيد كبيرة في منطقة «خفض التصعيد». وتمكّنت تلك الفصائل من السيطرة على مناطق عديدة لتصل إلى تخوم مدينة حلب، وطريق حلب – دمشق الدولي «M5»، في وقت استقدم فيه الجيش السوري تعزيزات كبيرة لتأمين المدينة وبدء عملية وصفتها مصادر ميدانية بأنها ستكون «واسعة».

واستخدم المسلحون في هجومهم، الذي بدأ أول أمس وتشارك فيه فصائل «المعارضة» تحت قيادة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا)، أسلحة ثقيلة ومتوسطة، بالإضافة إلى السيارات المفخّخة، وطائرات مُسيّرة حديثة، بعضها للاستطلاع، وبعضها الآخر انتحاري. وقابل الجيش السوري الهجوم بانسحاب من بعض المناطق وتأمين المواقع الخلفية، الأمر الذي يفسّر التقدم السريع للمسلحين على بعض المحاور، بما فيها الطريق الدولي، والذي قامت السلطات بوقف الحركة عليه ريثما يتم تأمينه، علماً أن ثمة طرقاً أخرى تربط حلب بالعاصمة، أبرزها طريق «خناصر» الذي كان يُستعمل قبل استعادة الجيش السوري الطريق الدولي عام 2020.

وفي السياق، تؤكد مصادر ميدانية أن حجم التعزيزات العسكرية كبير جداً، موضحة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن تلك التعزيزات «تضم تشكيلات مختلفة من الجيش السوري، والفصائل المؤازرة له، قامت بشكل مبدئي بتعزيز تحصينات مدينة حلب، وبدء عملية معاكسة، قد تعيد تشكيل خريطة السيطرة التي ظلت مستقرة منذ عام 2020 قبل أن تخرقها الفصائل». ويأتي الخرق الأحدث وسط قبول تركي غير خفي بما يجري، ضمن محاولات زيادة الضغوط على الحكومة السورية، والتي رفضت مسار «التطبيع» مع أنقرة وفق ما تشتهيه الأخيرة، كونه يعطي، بشكل أو بآخر، شرعية للوجود العسكري التركي غير الشرعي.

> ينذر الوضع الراهن بمواجهات عسكرية سورية – تركية مشابهة لتلك التي شهدها ريف إدلب

وفي أولى خطوات العملية العسكرية المضادة، تمكن الجيش السوري، في وقت متأخر من مساء أمس، من استعادة بلدة خان العسل الاستراتيجية على الطريق الدولي. كما تمت السيطرة نارياً على عدد من القرى بينها كفر داعل وكفر ناها، وسط حملة قصف عنيف مكثفة، جوية ومدفعية، ضمن استراتيجية عمل متزامن على محاور عدة. ومن شأن ذلك أن يسرّع استعادة المناطق من جهة، ويرفع عدد قتلى المسلحين، والذين أعلن «مركز المصالحة الروسي» في حميميم أن عددهم بلغ نحو 400 مسلح في يوم واحد، من جهة أخرى.

وفي وقت التزمت فيه تركيا الصمت، تناقلت وسائل إعلام عديدة تصريحات لمصادر تركية، لم تسمّها، تبرر هجوم المسلحين باعتبار أنه «لا يشكل» أي خرق لاتفاقية «خفض التصعيد» الموقّعة بين روسيا وتركيا عام 2019. وتأتي هذه التبريرات في محاولة للقفز على البروتوكولات المتمّمة، والتي تم توقيعها عام 2020 عندما بسط الجيش السوري السيطرة على ريف حلب الغربي، وقام بتأمين طريق حلب - دمشق، وكان يسير نحو فتح طريق حلب – اللاذقية (M4) قبل أن يسافر الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى موسكو ويوقّع على تلك البروتوكولات، والتي تعهّد خلالها بالحفاظ على الهدوء على خطوط التماس، وفتح طريق «M4» بعد إبعاد المسلحين مسافة لا تقل عن 6 كيلومترات عن جانبيه، في المنطقة التي يسيطر عليها المسلحون من الطريق.

أيضاً، يكشف التعاون بين تشكيلات الفصائل «المعارضة» المختلفة في الهجوم، عن دور تركي بارز، في ظل التناحر الكبير بين هذه المجموعات، وكذلك يفتح الباب أمام أسئلة عديدة من ناحية توقيته، إذ جاء بالتزامن مع إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار في لبنان، علماً أن الفصائل حاولت شنه قبل نحو ثلاثة أشهر قبل أن تعلن تركيا، حينها، رفضها إياه في ظل محاولاتها فتح الأبواب المغلقة مع دمشق. غير أن هذه الجهود يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود، خصوصاً بعد السجال الذي دار بين أنقرة وموسكو على هامش لقاء «أستانا» في نسخته الـ22، قبل نحو أسبوعين، عندما اتهمت روسيا تركيا بأنها تمارس سلوكاً احتلالياً من خلال رفضها الانسحاب من سوريا.

وفيما كانت التفاهمات السياسية بين أنقرة وموسكو قد رسمت معالم هدوء نسبي على جبهات القتال طيلة الأعوام الأربعة الماضية، يفتح هجوم المسلحين الجديد، الباب على مصراعيه أمام تحولات جذرية في خريطة السيطرة، علماً أن فصائل «جهادية» غير سورية شاركت فيه، وقامت بعضها بتوثيق مشاركتها عبر نشر تسجيلات مصوّرة. والجدير ذكره، هنا، أن المسلحين الذين نفّذوا الهجوم بمباركة تركية، استعملوا أسلحة ومعدات أوكرانية، بعد تواصل تم الكشف عن بعض ملامحه من قبل وسائل إعلام تركية في وقت سابق، بين الاستخبارات الأوكرانية و«هيئة تحرير الشام» المصنّفة على لوائح الإرهاب. وجاء هذا التعاون في سياق محاولة كييف استهداف ما تعتبره «مصالح روسية» في مناطق بعيدة عن الساحة الأوكرانية، عبر تحالفات أبرمتها مع جماعات مصنّفة على لوائح الإرهاب، من بينها فصائل في الساحل الأفريقي، وأخيراً في سوريا. ولربما يدفع ذلك روسيا بشكل أكبر نحو إنهاء صيغة «خفض التصعيد» التي حاولت الحفاظ عليها، بالرغم من عدم التزام تركيا بأي من تعهداتها.

وفي هذا الوقت، تستمر روسيا في شن غارات متقطعة على بعض محاور القتال لاستهداف طرق إمداد المسلحين، في حين يتابع الجيش السوري تعزيز صفوفه بانتظار «ردة الفعل». وفي ذلك الإطار، ترى المصادر الميدانية أن وصول القائد في الجيش السوري، سهيل الحسن، الملقب بـ«النمر» إلى حلب، مؤشرٌ إضافي إلى التغييرات الجذرية التي ستشهدها خريطة السيطرة، خصوصاً أنه قاد عملية فك الحصار عن مدينة حلب عام 2016، وساهم بشكل كبير في رسم معالم خريطة «خفض التصعيد» وملحقاتها. وينذر ذلك بمواجهات عسكرية سورية – تركية، مشابهة لتلك التي شهدها ريف إدلب عام 2020، والتي تم خلالها استهداف قوات تركية كانت تقوم بمؤازرة مسلحي «هيئة تحرير الشام»، في ظل إصرار أنقرة على توسيع دائرة سيطرة مسلحيها لزيادة الضغوط على دمشق.

التعاون بين تشكيلات «المعارضة» يكشف عن دور تركي بارز في تنسيق الهجوم (أ ف ب)

روسيا تعزّز مكاسبها شرقي أوكرانيا: الحرب في أخطر مراحلها

ريم هاني

دخلت الحرب الروسية – الأوكرانية «أخطر مراحلها»، بعدما أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنّ القوات المسلحة الأوكرانية نفذت، في الأسبوع الماضي، ضربتين بأسلحة غربية بعيدة المدى على أهداف في منطقة كورسك، بصواريخ «أتاكمز» الأميركية. وأوضحت الوزارة أن إحدى الضربتين استهدفت، في الثالث والعشرين من الجاري، موقع فرقة صواريخ مضادة للطائرات من طراز «S-400»، فيما طالت الثانية، في اليوم الذي يلي، مطاراً في كورسك، مشيرةً إلى أن صاروخين من الصواريخ التي استُعملت خلالها أصابا الهدف، ما أدى إلى «تضرر نظام رادار وأوقع ضحايا بين الأفراد». وتزامن التصعيد المشار إليه مع انعقاد قمة في العاصمة الكازاخستانية، آستانا، أمس، لقادة «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، تمّ خلالها بحث «قضايا تشكيل نظام أمن جديد في أوراسيا»، والتوقيع على عدد من الوثائق المهمة، علماً أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان قد وصل إلى كازاخستان، الأربعاء، في زيارة رسمية، التقى خلالها نظيره الكازاخستاني، قبل أن يُشارك في القمة «الضيقة» مع باقي المسؤولين.

ومن آستانا، تطرّق الرئيس الروسي إلى التطورات الميدانية الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا، مذكراً بأن «الضربات بأسلحة غربية بعيدة المدى ستعني التورط المباشر لـ(الناتو) في الصراع». ولمّح إلى إمكانية شنّ هجمات جديدة بصواريخ «أوريشنيك» التي أدخلتها بلاده أخيراً في الخدمة، رداً على التصعيد الغربي، مؤكداً أنّ «هيئة الأركان ووزارة الدفاع تعملان على تحديد أهداف» جديدة، لتوجيه ضربات بتلك الصواريخ في أوكرانيا. ونقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن بوتين قوله إنّه «وفقاً للخبراء العسكريين والتقنيين، في حالة الاستخدام المكثف لهذه الصواريخ، عبر إطلاق عدد كبير منها في الوقت نفسه، ستكون قوتها مماثلة لاستخدام الأسلحة النووية»، على الرغم من أنّها لا تصنف على أنها «أسلحة دمار شامل»، مؤكداً أنّ الاختبارات التي أجريت في الـ21 من الجاري، أثبتت أنّ صواريخ «أوريشنيك» هي سلاح «عالي الدقة»، وأنها لا تحتوي على «شحنة نووية»، وبالتالي، لا تتسبب بخطر حدوث «تلوث نووي». كما لفت إلى أنّ روسيا تنتج صواريخ «أكثر بعشرة أضعاف من دول (الناتو) مجتمعة، فيما من المقرر زيادة الإنتاج» مستقبلاً.

وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد سارع إلى طلب «المزيد من الدفاعات الجوية» من الغرب، في أعقاب التجربة الصاروخية الروسية الأخيرة، لـ«اعتراض صواريخ أوريشنيك». على أنّه طبقاً لخبراء غربيين، فإنّ اعتراض الصواريخ المشار إليها، هو شبه مستحيل. إذ تنقل صحيفة «نيويورك تايمز» عن توم كاراكو، مدير مشروع الدفاع الصاروخي في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن، قوله إنّه «على الرغم من أن الصواريخ الروسية الأخرى التي تم إطلاقها إلى أوكرانيا يمكن أن تحمل أيضاً أسلحة نووية، فإنّ ما يجعل الصاروخ المتوسط المدى الأخير مقلقاً، هو قدرته على إطلاق رؤوس حربية نووية متعددة عندما يعود إلى الغلاف الجوي للأرض، بالإضافة إلى مداه»، مشيراً إلى أنّ ذلك «يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تقريباً، اعتراضه».

> استولت القوات الروسية هذا الشهر على أراض في دونيتسك تعادل نصف مساحة لندن الكبرى

وعلى خطّ موازٍ، تشنّ روسيا أكبر هجماتها الجوية على مواقع في أوكرانيا، فيما تحرز قواتها تقدماً، هو الأكبر منذ بداية الحرب، على طول الخطوط الأمامية شرق أوكرانيا. إذ حققت هناك بعضاً من أكبر المكاسب الإقليمية الأسبوعية والشهرية منذ عام 2022، بحسب وسائل إعلام غربية، أشارت إلى أنّ القوات الروسية استولت، في تشرين الثاني الجاري، على أراض في دونيتسك تعادل نصف مساحة لندن الكبرى. ومن جهتها، أفادت مجموعة «أغنتستيفو» الإعلامية الروسية المستقلة بأنّ الجيش الروسي سيطر، الأسبوع الماضي، على 235 كيلومتراً مربعاً داخل أوكرانيا، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً هذا العام، مردفةً أن القوات الروسية استولت الشهر الماضي على 600 كيلومتر مربع، استناداً إلى بيانات لمجموعة «ديب ستيت» المرتبطة بالجيش الأوكراني.

إلى ذلك، قال مسؤولون أوكرانيون إن القوات الروسية شنت «هجومها الكبير الثاني» على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا أمس، ما تسبّب في قطع الكهرباء عن «أكثر من مليون شخص»، بعدما كانوا أكدوا، الثلاثاء، أنّ روسيا شنت «أكبر هجوم لها على الإطلاق بطائرات مسيرة على أوكرانيا الليلة السابقة»، ما تسبّب في انقطاع التيار الكهربائي عن جزء كبير من مدينة تيرنوبيل غرب البلاد، وإلحاق أضرار بمبان سكنية في منطقة كييف. وفي حديثه في آستانا، قال بوتين لأعضاء التحالف الأمني: «الليلة شنينا ضربة شاملة باستخدام 90 صاروخاً و100 طائرة مسيرة، أصابت 17 هدفاً» في الأراضي الأوكرانية، تشمل «منشآت عسكرية ومصانع عسكرية»، مؤكداً أنّ الضربات الأخيرة تأتي رداً على استخدام قذائف «أتكامز» الأميركية.

رأي

عن النجاح والإخفاق في جبهة لبنان

بدر الإبراهيم *

لا بد من الإقرار بصعوبة الحديث عن النجاح والإخفاق في معركةٍ لم تنتج نصراً واضحاً أو حاسماً. في هذه الحالة، يدّعي كلا الطرفين تفوقاً بالنقاط، وتنقسم الآراء حول من ربح أو خسر أكثر، لكن الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في بناء تحليل للنصر والهزيمة في أي معركة، هو تحقيق العمل العسكري للأهداف الموضوعة من كل طرف، بعيداً عن دعوى الليبراليين العرب المبتذلة حول الارتباط العضوي للهزيمة بالخسائر المادية والبشرية، أو الانتصارية التعبوية والكرنفالية المحرضة على غيبوبة الوعي.

بدأ «حزب الله» الحرب في جبهة لبنان يوم 8 أكتوبر إسناداً لغزة، وأعلن عن هدفين أساسيين لهذه الجبهة: وقف العدوان على غزة، وانتصار حركة «حماس». واصل الحزب عمله في هذا الإطار ما يقارب العام، فيما حاول الأميركيون الضغط لإنهاء جبهة لبنان وفصلها عن غزة، وواصل الإسرائيليون التهديد بتوسيع الحرب، وخرجوا عن قواعد الاشتباك باستهداف الضاحية في يناير لاغتيال الشيخ صالح العاروري، ثم في يونيو لاغتيال القائد فؤاد شكر، قبل أن يتخذوا قراراً بتوسيع الحرب بضربات البيجر واللاسلكي يومي 17 و18 سبتمبر.

كان المطلوب بشكل أساسي فصل جبهة لبنان عن غزة؛ والحديث عن اختلاف مرحلة ما بعد 17 سبتمبر عما قبلها، وأنها حالة مختلفة متعلقة بعدوان على لبنان، يأتي في سياق تبريري، فالرد على هجوم البيجر كان في التاسع عشر منه بخطاب للسيد حسن نصر الله يؤكد فيه أن أول الرد هو رفض فصل الجبهات، وأن القبول بالمطلب الإسرائيلي تضييع للتضحيات. وسّع الإسرائيليون الحرب لتحقيق هدفين: فصل الجبهتين، وتحقيق عودة «آمنة» لسكان الشمال تجنبهم أي احتمالية مستقبلية لتكرار ما حصل في 7 أكتوبر على الحدود الشمالية.

سعت إسرائيل بقوة إلى تحقيق هدف الفصل، وكانت الضربة الإستراتيجية الكبرى باغتيال السيد حسن نصرالله طعنة خنجر إسرائيلية في قلب «محور المقاومة»، أدت عملياً مبتغاها في تفكيك وحدة الساحات. كانت إسرائيل واضحة في تبرير اغتيال السيد بأنه عقبة في وجه فصل الجبهتين، ما أوجب إزاحته من موقع القرار. يمكن القول إن هذه الضربة أقسى على «حزب الله» من كل الضربات الكبيرة التي تعرض لها باغتيال قياداته واستهداف قدراته عبر الاختراق الاستخباراتي، ورغم أنها لم تؤدِّ إلى انكسار الحزب، غير أنها أسهمت في هبوط المعنويات في بيئته، إضافة إلى الفراغ القيادي الذي تركه السيد خلفه. مع الضربات الكبيرة، بدأ الحزب يتحول من إسناد غزة، إلى الدفاع عن وجوده في لبنان، وتحقق الهدف الإسرائيلي الأول بعزل غزة وإضعاف موقفها التفاوضي.

لعل الإسرائيليين طمعوا في تلك اللحظة في انهيار كامل للحزب، لكنهم في الحقيقة كانوا حذرين في بداية توسيع الحرب من وضع أهداف غير قابلة للتحقيق من قبيل سحق «حزب الله». لقد تعلموا من تجربة عام 2006، لكن هذا لا ينفي أنهم أمِلوا بأن تؤدي الضربات للقيادات إلى تدمير منظومة الحزب وخنق وجوده. في كل الأحوال، كان لاستعادة الحزب توازنه في مدة قصيرة، والصمود الأسطوري لمقاومي الجنوب في المعركة البرية، تأثير كبير في إفشال المساعي الإسرائيلية إلى خلق واقع جديد يمكن أن يحقق تغييراً إستراتيجياً على الحدود. لقد فكر الإسرائيليون تارةً في تغيير القرار 1701 لإيجاد قوة لبنانية أو دولية تعمل على تحقيق أهدافهم عبر ملاحقة المقاومة وتفكيك بنيتها جنوب الليطاني، وتارةً أخرى بإنشاء منطقة عازلة في جنوب الليطاني تمنع عودة الحزب والأهالي، وقد فشلت إسرائيل في كلتا الحالتين، وقبلت بالعودة إلى القرار 1701، ويبدو أن سكان الشمال يعودون إلى واقع حدودي لن يشهد تغييراً جذرياً. فحتى لو سلمنا بغياب مقاتلي المقاومة عن الحدود، فإن التهديد الإستراتيجي المتمثل في الصواريخ والمسيرات ما زال قائماً، وهذا يعني أن أقصى ما يمكن تحقيقه هو منعُ «مؤقت» لهجوم شبيه بالسابع من أكتوبر من لبنان.

كانت نقطة التفوق الإسرائيلي في سلاح الجو، المدعوم بنجاح استخباراتي كبير، لكن نقطة الضعف الإسرائيلية كانت العمل البري، فيما بدا أن المقاومة تفتقر إلى دفاعات جوية، وتتأثر قدرتها الصاروخية بالاستهدافات الإسرائيلية للكوادر والقدرات، لكنها واصلت على كل حال استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية بالصواريخ والمسيرات، وكانت نقطة قوتها العمل البري البطولي لمقاتليها.

جدير بالتمعن هنا، ما كان لوحدة الساحات من تأثير إيجابي على المقاومة في لبنان (عكس ما يشيعه البعض من حديث عن توريط غزة لحزب الله). فلو بدأت الحرب حصراً على الجبهة اللبنانية، لكان وقع الضربات الاستخبارية على الحزب أكبر، كما أن إنهاك الجيش الاسرائيلي من حرب عام في غزة ساعد الحزب في إفشال العدوان البري. منذ البداية، كان التخوف الأميركي/الإسرائيلي قائماً من قتالٍ مرتفع الحدة على جبهتين، لما يمكن أن يسببه من استنزاف كبير للجيش الإسرائيلي الذي يعاني أصلاً من تقلص قواته البرية. لا حاجة اليوم إلى كثير كلام حول أهمية وحدة ساحات المواجهة العربية وتكامل الجهود، فقد رأينا النتائج، كما رأينا السعار الإسرائيلي والأميركي لمنع هذا الأمر بكل شكل ممكن، وتأكيد منطق التجزئة.

تنبه الأميركيون إلى إنهاك الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، وفشله في التقدم لشهرين، ففرضوا على نتنياهو وقف الحرب للخروج ببعض المكاسب والحفاظ على المنجزات العسكرية بدلاً من الغرق في وحل جنوب لبنان، وتهديد وضع الجيش وتشجيع العصيان داخله. مع وقف النار، وعدم وجود نصر حاسم، لا بد من الانتظار لمدة للحكم على حسابات الربح والخسارة، بما يتجاوز القراءة الأولية لنجاح وفشل أهداف الحرب، وهذا الانتظار يشمل فهم آلية تطبيق القرار 1701، وهل سيكون مصيره شبيهاً بما حصل في 2006 أم لا، بالإضافة إلى ردود فعل المستوطنين على ما حصل، ونسبة من يرفض العودة منهم، وشعور العائدين بالأمان بعد هذه المعركة. كذلك، من المهم مراقبة السلوك الإسرائيلي حيال «حرية العمل» في لبنان، وما إذا كان يهدف إلى تطبيق النهج الإسرائيلي في سوريا على الساحة اللبنانية، باستهداف محاولات إعادة ترميم قدرات المقاومة، وكيفية تأثير هذا الأمر على موازين الردع. وفوق ذلك كله، تبقى نتائج الحرب في غزة والإقليم، ومستقبل «محور المقاومة»، أساساً في الحكم على مآلات هذه المعركة.

تبرز مجموعة تحديات أمام «حزب الله» بعد هذه المعركة، تبدأ من معالجة الثغرات الاستخبارية والأخطاء العسكرية، وتمر بمراجعة الإدارة السياسية للمعركة، خاصة في ترك توازنات الردع تنهار حرصاً على الابتعاد عن حرب شاملة، وصولاً إلى تجديد الخطاب الأيديولوجي وتحسين الأداء الإعلامي، وتحديد الوجهة الإستراتيجية للحزب في المرحلة المقبلة، وتحديداً في ما يتعلق بالتوفيقية التي تبناها الحزب بين وطنية لبنانية وهوية إسلامية/عربية عابرة للحدود، أو بتعبير آخر بين إستراتيجية الدفاع عن لبنان وإستراتيجية تحرير فلسطين؛ فقد انفجرت هذه التوفيقية بتناقض مكوّنيها في لحظة الأزمة، ما يستدعي مراجعة جدية.

يبقى أن اتفاق وقف إطلاق النار تحت الاختبار، والوضع لا زال مشتعلاً في غزة، ونتنياهو يتوعد إيران، والعام المقبل هو عام ضم الضفة الغربية بتعبير سموتريتش، وفي كل هذا تبقى المنطقة أمام مخاطر السعار الأميركي لتثبيت الهيمنة فيها عبر الوكيل الإسرائيلي.

* كاتب عربي

في النصر وفي النكبة المستمرة

بشار اللقيس *

للباحث الفلسطيني عبد الستار قاسم، رحمه الله، رأي لافت في نقد الأدبيات الثورية العربية. برأي قاسم، كان غياب «نظرية الهزيمة» واحدةً من أكبر مثالب الأدبيات التحريرية في عالمنا العربي. فبدلاً من أن ينشغل المنظّرون العرب بوضع «نظرية في الهزيمة»، ذهب جلّ هؤلاء للاشتغال بالتنظير للنصر، وذاك ما أسهم، برأيه، بتحويل كل نكباتنا إلى انتصارات.

أعرف حساسية مثل هذا المدخل، وفي مثل هذا الظرف. لكني أعي أكثر أن تاريخ أيّ تجربة هو تاريخ نقدها بشكل رئيسي. في الأمر شيء من البوبريّة (نسبة إلى كارل بوبر). كان الأخير مؤمناً بالنقد كمنتج للعلم والمعرفة (تاريخ العلم تاريخ نقده أولاً وآخراً). ومع علمي ومعرفتي بحساسية الظرف، فإني سأقتصر على «النقد الضروري» في هذه المرحلة دون سواه. ولعل أولى «الضروريات» هذه، سحب أدبيات النصر والهزيمة من التداول بشكل كلّي.

تعود أدبيات الهزيمة والنصر في منطقتنا العربية إلى مرحلة السبعينيات. للأمر صلة بأدبيات الهزيمة التي أفرزتها حرب عام 1967 (شارك فيها صادق جلال العظم، وهشام شرابي، وأدونيس، ونجيب محفوظ، وغيرهم)، وما أفرزته تلك الأدبيات من تغوير «للجرح النرجسي العربي». أمّا أدبيات الهزيمة والنصر في لبنان، فتعود إلى العقد الأول من الألفية الراهنة، عندما انهال زعيم الحزب الاشتراكي، وليد جنبلاط، بترسانة أسئلته حول النصر والهزيمة بُعيد حرب تموز. لسؤال النصر والهزيمة في بلد طائفي معان كثيرة ودلالات متعدّدة؛ ليس أقلّها مغالبة المهزوم ومحاصرته في نظام مختلّ في أصل عقده الاجتماعي. مذّاك، فرض الاستثناء منطقه على المقاومة في لبنان، فتأقلم خطاب النصر منعاً للتوهين، وفي ما تربص به أعداؤها. ومع ذلك، كان لخطاب النصر مثالب، أقلّها، أن أفقد التجربة (المقاومة) منطقها التاريخي. فأن تتعرّض أيّ حركة مقاومة لانتكاسة هو أمر أكثر من طبيعي. وأن يتكالب العالم بأسره على المقاومة ولا يصيبها «البأساء والضراء» هو «غيرُ الطبيعي» الذي يجب أن نعيه.

مرة أخرى، وبعيداً عن المغالبة في بلد تتغالب فيه الطوائف بعضها على بعض، ثمة حاجة إلى إعادة النظر في ثقافة الانتصار والمراد منها. فإذا كان المراد إخراج التجربة من «تاريخيتها» ومن مساءلتها بعين الواقع، ومقاصده (كسؤالها من أخطأ؟ وكيف؟ ولِمَ؟ وما الذي كان ينبغي أن يكون؟)، فهذه هي النكبة بعينها التي ينبغي اجتنابها. وإذا كان المقصود بثقافة الانتصار، نصرة الناس لخيار المقاومة، فهذا ما ينبغي أن نسلّم به ونرتكز عليه. لقد حمل الناس في هذه الحرب المقاومة لأيام وأسابيع، بعيونهم وقلوبهم، من دون أن يخاطب الناس أحدٌ (قبيل الخطاب الأول لسماحة الشيخ نعيم قاسم)، فلم يفرّط الناس بالمقاومة ولا اهتزّت ثقتهم بها، لا لأن المقاومة منتصرة، بل لأن الناس انتصروا للمقاومة ولأن المقاومة هي الناس ليس إلّا. ولمثل هذا الأمر مستلزمات وفرائض على أهل القرار وعْيها وتحمّل مسؤوليتها.

> لعل أولى «الضروريات»، سحب أدبيات النصر والهزيمة من التداول بشكل كلّي

إن المجتمع أصل المقاومة ورافعتها؛ فَبِه تنتصر ودونه يفقد أيّ انتصار شرطه الضروري مهما بلغت نتائج الحرب العسكرية. وإن للمجتمع حقّاً على المقاومة في الإجابة عن أسئلته مهما استعصت أو عظمت، وإن أسئلته بنهاية هذه الحرب (بالمناسبة هي لم تنتهِ بعد) لا بدّ من الإجابة عليها، فبنقد الناس تحيا المقاومة وتنتصر، وبالإصغاء إليهم (لا من باب التواضع أو التسامح) تدوم القدرة على المواجهة.

لقد أثبتت هذه الحرب أن المقاومة ملك للناس؛ للفقراء الذين لم يجدوا مأوى إلا الشوارع، للذين لجأوا إلى المدارس ولم يمدوا أيديهم إلا لدعاء بالنصر، للعيون التي بكت نصرالله وهي لم تلتقه يوماً، ولم تعتش من فضل حزبه مرّة واحدة؛ وأن المقاومة ملك للعوائل (من غير البيئة الحاضنة) التي فتحت بيوتها لأهل المقاومة، واقتسمت رغيف الخبز معهم في طرابلس، وفي دمشق، وحمص، وبغداد، وغيرها؛ وأن هذه المقاومة ملك للأمّة، وللأمّة حقّ على أهل «الحلّ والعقد» فيها، بإبداء الرأي والنقد والقول والمناصحة، وإلا «فالنكبة مستمرة».

وأمّا وقد انتهت هذه الجولة من الحرب على لبنان، فإن من حقّ الناس أن يعوا أبعاد هذه الحرب، وأن الحرب لم تنتهِ بعد. فنتنياهو مصرّ على تغيير خرائط الشرق الأوسط. وبإيقافه الحرب في لبنان، يتطلّع الرجل للتوثّب على الضفة الغربية وإيران التي «قلّم أظفارها» - بنظره. ومن حقّ الناس أن يعوا أبعاد هذا الشكل الجديد من الصراع في منطقتنا. ومن حقّ الناس معرفة أن صراعنا مع «إسرائيل» قد دخل مرحلة مختلفة من الحسم والمواجهة. ومن حقّ الناس أن يدركوا مخاطر هذا الصراع وكلفته المحتملة. ومن حقّ الناس علينا - نحن أهل الرأي - أن نسلّحهم بالعزم والوعي التاريخي وبالقدرة على النقد، لا بالآمال غير التاريخية والوعود المرجأة. فبالعزم وحده ينال المستضعفون رجاءهم، وبالعزم وحده نعيد أمتنا إلى التاريخ منتصرة، وإلا «فالنكبة مستمرة».

* كاتب

طوفان الأقصى

نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» مقالاً احتفالياً بمجنّدات إسرائيليات دخلن الجنوب اللبناني قبل أسابيع، لتنفيذ مهمات تشمل جمع المعلومات الاستخباراتية، وتحديد موقع المقاومين، وإنشاء قوائم للأهداف. إلا أنّهن أُجبرن على الخروج هرباً!

آلة الإبادة لا تَكتمل من دون المجنّدات الإسرائيليات

غادة حداد

مشاهد حمل النساء للسلاح، تتبعها تعليقات ذكورية، كما تنبع منها قوة وصلابة، وخصوصاً لفكرة مفادها أنّ الحرب على الجميع، والقتال واجب على الجميع. لكن ليست كل امرأة مقاتلة بطلة، فكما يمكن للرجال أن يكونوا مجرمين وقتلة، كذلك الأمر بالنسبة إلى النساء، بعيداً من أسطورة رومانسية مفادها أنّ المرأة كائن عاطفي وحسّاس.

نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» مقالاً احتفالياً بمجنّدات إسرائيليات في جنوب لبنان، كنّ ضمن مجموعة تمركزت بالقرب من الحدود السورية في منطقة جبل الشيخ، ودخلن الجنوب اللبناني قبل أسابيع، لتنفيذ مهمات تشمل جمع المعلومات الاستخباراتية، وتحديد مقاتلي الحزب، وإنشاء قوائم للأهداف، وتوجيه النيران من القوات الأرضية والجوية لضرب بنية الحزب في الجنوب.

قالت المجنّدات إنّهن دخلن سيراً على الأقدام، ومشين قرابة الكيلومتر ونصف الكيلومتر داخل الجنوب، وأقمن موقعاً ميدانياً، وتفاخرن بأنهن دخلن مناطق لم تطأها القوات الإسرائيلية منذ حرب تموز عام 2006، وأنهن أول فريق قتالي نسائي يدخل لبنان. ورغم أنّهن خططن للبقاء أكثر من 24 ساعة، إلا أنّهن أُجبرن على الخروج هرباً بعد 12 ساعة.

تُعرف إسرائيل بكونها الكيان الوحيد في العالم الذي يفرض التجنيد الإجباري على الرجال والنساء، وتشكل النساء 35 في المئة من «الجيش»، وتتولى النساء 20 في المئة من المناصب القيادية العليا. وأنشأت إسرائيل أول وحدة قتالية مختلطة الجنس، هي كتيبة «كاراكال» في عام 2000. وتطور دور النساء في «الجيش» الإسرائيلي في العقود الماضية عبر التجنيد الإجباري، إذ يُطلب من النساء اليهوديات الخدمة في صفوف جنود الاحتلال لسنتين عند بلوغهن سنّ الـ 18 عاماً. وتوسعت مشاركة النساء في الوحدات القتالية، مثل سلاح

> **تفاخرت المجندات الصهيونيات بأنهن دخلن جنوب لبنان سيراً على الأقدام**
>
> **وثقت منظمات حقوقية توَرط مجندات في اغتصاب أطفال فلسطينيين وضربهم**

الجو، ووحدات المشاة المختلطة، والدوريات الحدودية. كما يلعبن دوراً كبيراً في المواقع الإدارية، والتقنية، والاستخباراتية، ووحدات السايبر، والترجمة، والتحليل الاستخباراتي.

هذا الدور يعني بطبيعة الحال، مشاركة النساء في عمليات القتل والإبادة، لكن لا تتم محاسبتهن، في تكرار لنماذج تاريخية وعالمية، منعت المحاكمة عن نساء شاركن في الحروب وعمليات قتل جماعية، لأنّهن فقط نساء!

ظهر الدور الإجرامي للنساء في الحروب في حروب عدة، من الهولوكوست إلى الإبادة الجماعية في البلقان ورواندا، والحرب اليوغوسلافية، وغيرها. لم تحاكم هؤلاء النساء، إلا في حالات محددة، لما يحيط بصورة من المرأة من هالة وقدسية حول كونهن مسالمات وبريئات، ما يحول دون اعتبارهن مجرمات حرب.

تاريخياً، تكرّست النساء كمدنيّات بريئات، وقد تعزّز هذا الاتجاه مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الذي ينصّ على أنّ النساء والأطفال يشكّلون الغالبية العظمى من المتضررين بشكل سلبيّ في الصراعات المسلحة. شكل هذا القرار حمايةً قضائية للنساء، من تهم جرائم حرب بموجب القانون الدولي، فيما لعبت محاكمات أخرى دوراً في تحييد النساء عن المحاسبة، كما جرى في المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ (1945 إلى 1946) التي أسّست لنهج تحييد النساء، على اعتبار أنّ الموظفات والسكرتيرات وغيرهن من الموظفين المشابهين في الحكومة النازية، لم يشكلن تهديداً على المجتمع الألماني بعد الحرب. لكن في الواقع، انخرط ثلث النساء الألمانيات في نشاط الحزب النازي، ولم تحاكم سوى 26 امرأة في ألمانيا والنمسا، من أصل قرابة 500 ألف شاركن في الحرب.

ومن بين المتّهمات في محاكمات ألمانيا الغربية هيلدي فيرنيك وهيلين فيكزوريك، اللتان حُكِم عليهما بالإعدام بتهمة تسميم المرضى ذوي الاحتياجات الخاصة، بفعل عملهما كممرّضتين في برنامج القتل الرحيم النازي، فيما بُرِّئت عدد من النساء الأخريات من جرائم مماثلة.

أما إيرنا واليش، فكانت تعيش حياة رفاهية في شقتها في فيينا، يوم صنّفها مركز «سيمون فيزنتال» عام 2007، كإحدى مجرمات الحرب النازية، وتوفيت قبل انتهاء التحقيقات في جرائمها في معسكر «مايدانيك» للموت. وفي عام 2015، وجّهت 260 ألف تهمة بالمشاركة في القتل إلى امرأة ألمانية تبلغ 91 عاماً، لدورها في معسكر «أوشفيتز» كعاملة تلغراف.

الفظائع التي شهدتها البشرية كانت أيضاً في جمهورية صربسكا (كيان قانوني يمثّل جزءاً من البوسنة والهرسك)، وقد حوكمت الرئيسة السابقة للبوسنة بيليانا بلافسيتش، بتهمة ارتكاب جرائم حرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بين عامَي 1993 و2017. وإلى جانب سلفها رادوفان كاراديتش، وقائد القوات المسلحة وقائد الجيش راتكو ملاديتش، تركز دورها في التسبّب في مقتل ما يقرب من 50 ألف مسلم وكرواتي بوسني. وجّهت المحكمة إلى بلافسيتش تسع تهم، بما في ذلك الإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية، والاضطهاد على أسس سياسية وعرقية ودينية، والإبادة، والترحيل، والأفعال اللاإنسانية، والقتل المتعمد، والقتل كجريمة ضد الإنسانية، والقتل باعتباره انتهاكاً لقوانين الحرب.

قبل بدء محاكمتها في عام 2002، اعترفت بلافسيتش بتهمة تتعلّق بالاضطهاد على أسس سياسية وعرقيّة ودينيّة للتطهير العرقي لغير الصرب. وخلال المحاكمة، قدم فريق الدفاع بلافسيتش كشخصية نادمة ووقورة استُبعدت من عدد من القرارات الرفيعة المستوى التي اتخذها أقرانها الذكور. وعلى الرغم من مكانتها كرئيسة، فقد أخذت المحكمة في الحسبان أنّ بلافسيتش «لم تكن في الصف الأول من القادة لجمهورية صربسكا وقوّاتها المسلحة ». وحكمت المحكمة على بلافسيتش بالسجن 11 عاماً في سجن سويدي، وأُطلق سراحها لحسن سلوكها بعد قضاء ثلثي عقوبتها. أما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فمثلت أمامها متهمةٌ واحدة، هي وزيرة الأسرة وتنمية المرأة السابقة في رواندا بولين نيراماسوهوكو. وعلى عكس وزارتها، لعبت نيراماسوهوكو دوراً محورياً في خطة الإبادة، التي وضعها النظام، عبر توجيه ميليشيا إنتراهاموي في مقاطعة بوتاري، وإدارة حاجز طريق بمساعدة ابنها، أرسين شالوم نتاهوبالي، والتحريض عبر مكبّرات الصوت على قتل الرجال التوتسي، واغتصاب وقتل النساء التوتسي. وقد زارت البلاد كلّها لتُشرف بنفسها على التزام مكاتب الحكومة المحلية بخطة الحكومة للإبادة الجماعية. وبعد اعتقالها في كينيا، حوكمت في محاكمة جماعية مع خمسة من المتهمين الذكور.

خلال المحاكمة، قدم فريق الدفاع الحجج نفسها التي قدمها فريق بلافسيتش، وقالوا إنها امرأة متديّنة وأم حنون ومدافعة عن نساء وأسر رواندا. لكنّ المحكمة رفضت تحييدها عن المسؤولين الحكوميين الآخرين المتورطين في الإبادة الجماعية. ونتيجة لهذا، باتت نيراماسوهوكو، حتى الآن، المرأة الوحيدة التي أدينت من قبل محكمة دولية بتهمة الإبادة الجماعية والاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية.

وإذا كانت هذه النماذج تظهر ضرورة محاكمة مجرمات الحرب، إلا أنها لا تشمل كل النساء، بل تحصرها بالمسؤولات الحكوميات الرفيعات المستوى، اللواتي أصدرن توجيهات للآخرين لارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويستبعد هذا الإجماع، الذي يستند إلى حد كبير إلى محاكمات نورمبرغ، المساءلة عن آلاف النساء من الرتب الأدنى اللواتي ارتكبن جرائم حرب، وغالباً ما تُعفى مرتكبات الجرائم من المجنّدات والموظفات من المحاكمة، باعتبارهن ضحايا لأيديولوجيات وممارسات سياسية أبوية.

قيّدت النازية في ألمانيا هويات النساء في المجال الخاص، وحُصر دور النساء في الإنجاب وتربية أطفال أنقياء عرقياً. وعملت الطبيعة الشوفينية للقومية الصربية على تقليص دور النساء إلى «أمهات الأمة». وعلى نحو مماثل، كانت الوصايا العشر للهوتو ترفع النساء الهوتو كزوجات وأمهات مثاليات. كما أشادت بنساء الهوتو وحثّتهن على اليقظة والحرص على أن يتجنّب أزواجهن وإخوانهن وأبناؤهن أي علاقات مع نساء التوتسي. تولّد هذه الأيديولوجيات لدى الجناة الإناث في المجتمعات شديدة التمييز بين الجنسين، هويات معقدة كضحايا وجناة، وأحياناً الاثنين معاً. ويكمن الخطر في أنّ الكثير من النساء لن يعاقبن على جرائمهن، خصوصاً المجندات الإسرائيليات.

في آب (أغسطس) الفائت، نشرت «سي. إن. إن» صوراً لأسرى فلسطينيين يتعرضون للتعذيب في معتقل «سدي تيمان»، وتعرضوا للاغتصاب والصعق بالكهرباء والضرب المتكرر. وبحسب شهادات الأسرى، فقد تعرضوا للاغتصاب من قبل مجندات، منهن في سنّ المراهقة. كما وثقت منظمات حقوقية تورّط مجندات في الاعتداء على أطفال فلسطينيين أثناء عمليات الاعتقال أو التفتيش، إضافةً إلى التعذيب النفسي والإهانة أثناء الاستجواب أو في المعتقلات. وتشير «هيومان رايتس ووتش» إلى أنّ المجندات شاركن في عمليات قتل ضد الفلسطينيين، سواء أثناء المداهمات أو عبر استهداف مباشر في المواجهات، كما شاركن في إطلاق النار على مدنيين، بمن فيهم أطفال، بالإضافة إلى توثيق حالات القتل بدم بارد تحت مبرّرات أمنية واهية. هذه الانتهاكات تمثل جزءاً من سياسة أوسع تستخدم العنف المفرط لتحقيق السيطرة، ما يُعدّ انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية والإنسانية.

وأفادت منظمة «كسر الصمت» الإسرائيلية عن شهادات لمجنّدات حول ممارسات عنيفة تشمل الإهانة والتعذيب ضد الفلسطينيين، وخصوصاً عند الحواجز العسكرية. وتحدثت إحدى المجنّدات عن كسر يد فتى فلسطيني بطريقة وحشية على أيدي الجنود بعد اعتقاله، وفي قطاع غزة، وثّقت تقارير «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، حالات إعدامات ميدانية واستهداف منازل المدنيين، واستخدام القوة المفرطة كأسلوب لترهيب السكان وتهجيرهم قسراً. ورغم كل هذا التوثيق والانتهاكات العلنية، تبقى هؤلاء المجندات، وزملاؤهن الذكور، متفلتين من أي محاسبة ومساءلة، كما حدث في كل المجازر والإبادات السابقة.

على هامش الطوفان

رسالة مفتوحة لمتحف «تيت»: اوقفوا دعم إسرائيل

وقّع أكثر من 600 فنّان وعامل في مجال الفن أخيراً على رسالة مفتوحة تدعو متحف «تيت» في لندن إلى قطع العلاقات مع المنظمات الفنية التي يرتبط مؤسّسوها بعلاقات مالية مع الكيان الصهيوني. تطالب الرسالة، الموجهة إلى قيادة «تيت» قبل احتفال توزيع جائزة «تيرنر» في 3 كانون الأول (ديسمبر)، بسحب استثمارات المتحف من منظمتي «زابلودوفيتش للفنون» و«أوت سيت للفن المعاصر»، المرتبطتين بالسياسات الصهيونية التي تشنّ إبادة جماعية على أهالي قطاع غزّة منذ أكثر من عام. كما أشارت الرسالة إلى أنّ هاتين المنظمتين تلعبان دوراً في «غسيل الفن» واستخدام الشركات والمتاحف والفنانين لإخفاء الروابط السياسية المشكوك فيها أخلاقياً. ومن بين الموقعين على الرسالة جاسلين كور، المرشحة الحالية لجائزة «تيرنر»، بالإضافة إلى الفائزين السابقين بالجائزة مثل شارلوت برودغر، وهيلين كاموك، ولورنس أبو حمدان. كما وقّعت على الرسالة الفنانات جمانة منة، وصوفيا الماريا، وغالا بوراس كيم، وإيفان إيفيكويا، ودالا ناصر.

استشهاد الصحافي علاء الدين برهوم

استُشهد الصحافي الفلسطيني علاء الدين برهوم أخيراً، جرّاء قصف طيران الاحتلال الصهيوني لمدرسة التابعين التي تؤوي نازحين في مدينة غزّة. وبذلك يرتفع عدد الصحافيين الذين استهدفهم العدوان الصهيوني منذ بدء الإبادة الجماعية التي يشنها على قطاع غزّة منذ أكثر من عام، إلى 190 شهيداً من الصحافيين. وقد نعى «مركز حماية الصحافيين الفلسطينيين» الشهيد علاء الدين برهوم، مشيراً إلى أنّ «استهداف الصحافيين في غزّة يهدف إلى سحق العمل الصحافي وإسكات صوت الحقيقة في القطاع».

«نيويورك تايمز» تبقّ البحصة

بعد عام من محاولات طمس الجرائم الصهيونية وتلميع صورة إسرائيل، يبدو أن صحيفة «نيويورك تايمز» بدأت بإعادة النظر في مواقفها السياسية والإنسانية، وتحاول الابتعاد تدريجاً عن انحيازها الصهيوني. بعدما نشرت صورة لطفل غزّاوي مبتور الذراعين، معترفة بأن غزّة تتعرض للإبادة، من دون الإشارة الصريحة إلى مرتكبها، عادت الصحيفة لتنشر بودكاست جديداً بعنوان: «كيف تستخدم إسرائيل المعتقلين الفلسطينيين كدروع بشرية». تناول البودكاست الحديث إجبار العدو الصهيوني الأسرى الفلسطينيين على القيام بمهمات استطلاعية تهدد حياتهم لتجنّب تعريض الجنود الصهاينة للخطر في ساحة المعركة. تأتي محاولات «نيويورك تايمز» هذه بخجل، إذ تتجنب إبراز عناوين محتواها الجديد على غلاف الصحيفة كما تواصل الامتناع عن الإشارة الصريحة إلى مرتكب الإبادة في غزّة. ومع ذلك، قد تكون هذه الخطوات بداية لتراجع الصحيفة عن انحيازها الصهيوني.

لائحة شرف

أصدرت الصفحة الصهيونيّة المُحرِّضة ضد مناصرة فلسطين «أوقفوا معاداة الصهيونية» أخيراً قائمة تضم أبرز النشطاء العرب والأجانب الذين دعموا القضية الفلسطينية في عام 2024، وصنّفتهم ضمن «أكثر المعادين للسامية». ضمت القائمة اليساري حسن بايكر، والنائبة الديموقراطية كوري بوش، والممثلين جون كوزاك ودان بيلزيريان، والناشطة جيس نتالي، والممثل باسم يوسف، والناشطة البيئية السويدية غريتا تونبرغ. كما شملت مقاتل UFC السابق ومنظّر المؤامرة اليميني جيك شيلدز، بالإضافة إلى الناشط والصحافي جاكسون هينكل. وعلى الرغم من أنّ الهدف من هذه القائمة كان التحريض على الشخصيات الداعمة لفلسطين، فإن غالبية من وردت أسماؤهم فيها اعتبروا ذلك شرفاً لهم، إذ يؤكد على موقفهم المعادي للصهيونية. وقد دعوا متابعيهم للتصويت لهم للحصول على شرف هذا التصنيف.

استراح جيك دوفير أخيراً

توفي المحامي الفرنسي والأكاديمي والدكتور في القانون جيل دوفير أخيراً، عن عمر يناهز 68 عاماً. ويُعد دوفير «المايسترو» الذي كان وراء مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو و«وزير دفاعه» السابق يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي يوم صدور مذكرات التوقيف الذي اعتبره عيداً سعى إلى تحقيقه لسنوات، قال دوفير لابنه: «الآن يمكنني أن أموت وأنا مرتاح». وعلى الرغم من ألم المرض الذي رافقه حتى الرمق الأخير، أصرّ دوفير على السعي إلى تحقيق انتصار قانوني لشعب غزّة، ثمّ الاحتفال بصدوره والتحدث عنه لوسائل الإعلام.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 29 تشرين الثاني 2024 العدد 5367

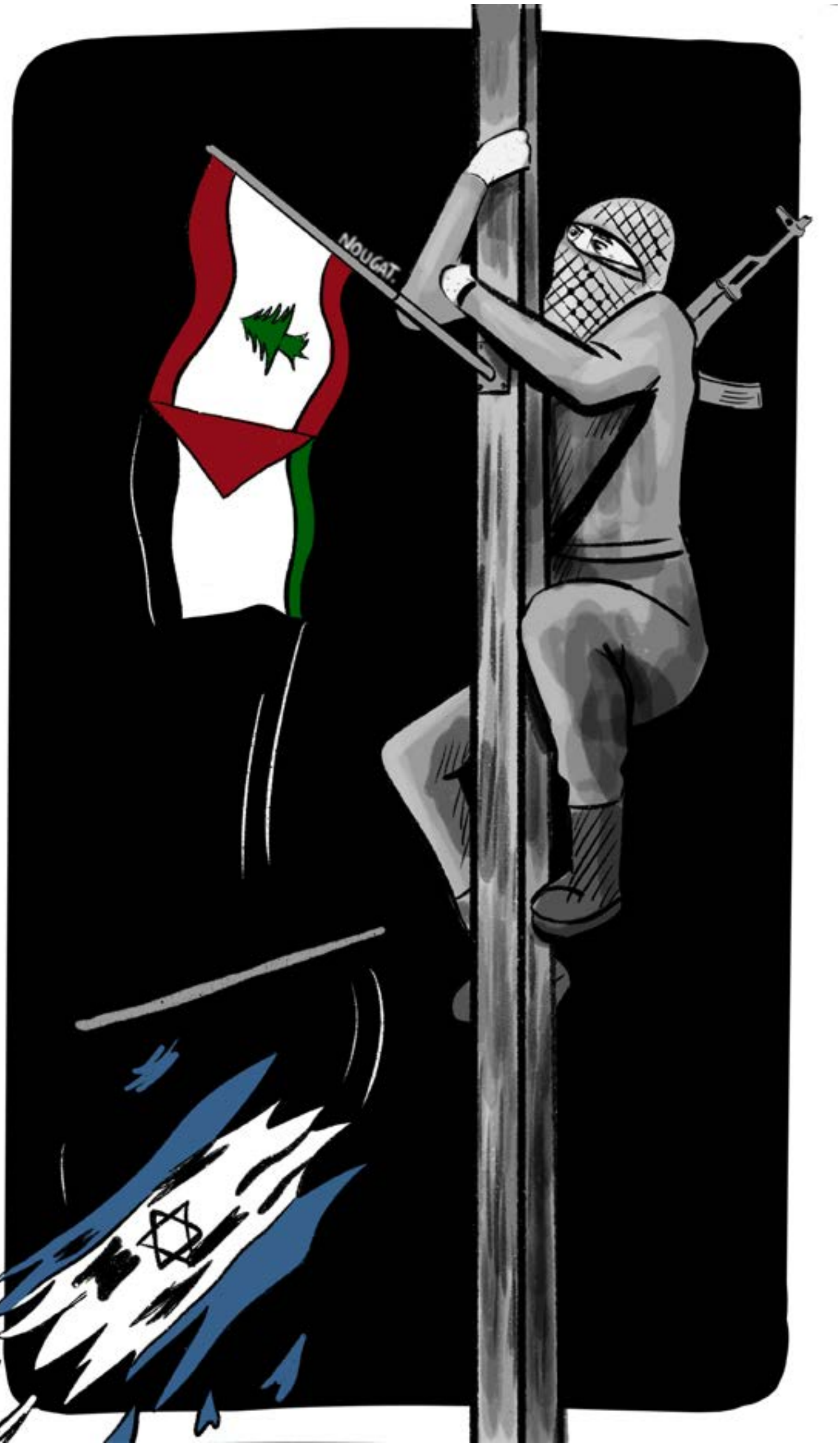

(نهاد علم الدين)

على بالي

أسعد أبو خليل

لقد تـمَّ الاتـفـاق، وبـنـودُه ساطعة مثل الشمس. لا مجال للتلاعب أو المراوغة أو التحايل. الكلّ سيتحمّل مسؤوليّاته. الاتّفاق ساري المفعول على الفور.

1) يُمنع منعاً باتاً دخول أيّ فرد مؤيّد أو متعاطف مع المقاومة إلى الجنوب. يُسمح جنوب اللّيطاني فقط لأنصار السعوديّة والإمارات والتطبيع مع العدوّ. أيُّ محاولة لتسلّل فِكر المقاومة ستُواجه بالصدّ العنيف من قِبل القوّة المجوقلة للجيش أو بمن ترتئي أن تستعين به من قوّات بيضاء في اليونيفيل.

2) إنّ الجيش اللّبناني، حسب ما أقرأ في التفسير الإسرائيلي للاتّفاق، سيمنع أيَّ محاولة للتسلّح من قبل الحزب وسيواجهها بحزم. ممنوع بعد اليوم تسليحُ فرقة ترى من واجبها التصدّي للعدوان الإسرائيلي. الجيش قام بمهمة صدّ العدوان على أكمل وجه في هذه الحرب، ويستطيع بقدرة قادر أن يستمرّ في المهمة.

3) سيتمّ إعادة تركيب النظام السياسي بطريقة توازي بين القوى بمنسوب الرجحان الجديد: سيزيد عدد أعضاء كتلة «الكتائب» إلى 20 نائباً على أن ينقص عدد أعضاء كتلة «حزب الله» إلى ثلاثة فقط؛ من أجل طمأنة القوى الإسرائيلية في الإقليم. كما أنّ التعيينات في الدولة ستمرّ على مكتب خاص لهوكشتين أو لمن ينتدبه من الخاضعين في الإعلام والسياسة في لبنان.

5) يُمنع منعاً باتاً الحديثُ عن انتصار في الحرب الأخيرة ويقتصر حديث النصر، وفقاً للتفسير الأميركي ـ الإسرائيلي ـ التغييري للاتفاق، على وصْف أداء جيش العدوان والإبادة الإسرائيلي. كلّ محاولة لرفْع المعنويّات أو الرأي ستُجابَه بالعويل والنِّداء.

5) الشرعية الدوليّة هي النبراس والهادية لكلّ ما يحدث في لبنان، على أن يكون مفهوماً أنّ هذه الشرعيّة لا تسري على إسرائيل؛ لِما لإسرائيل من رصيد عند هذه الشرعيّة بسبب طول التزامها بهذه الشرعيّة في سلوك الدولة الغازية عبر العقود. الشرعيّة الدوليّة لنا وشريعة الغاب لهم؛ لأنّها مستحَقّة بفعل الحظوة التي تتمتّع بها إسرائيل عند عواصم الرجل الأبيض، سيّد الكون والأكوان.

6) يُمنع بثُّ أغنية زكي ناصيف «راجع راجع يتعمَّر راجع لبنان» لأنّها يمكن أن ترفع من المعنويّات التي يريد «المجتمع الدولي» تثبيطَها.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com